71 سلسلة محاضرات الإمارات

مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «سلسلة محاضرات الإمارات» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

إهـداء 2005

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الإمارات العربية المتحدة

سلسلة محاضرات الإمارات

ـ 71 ـ

مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة
نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2003
ISSN 1682-122X
ISBN 9948-00-465-5

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:
سلسلة محاضرات الإمارات - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6423776 - 9712 +
فاكس: 6428844 - 9712 +

Website: http://www.ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.com
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
pubdis@ecssr.com

مقدمة

إن استشراف مستقبل مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة يفرض ضرورة إدراك التغيرات المحتملة في البيئة العالمية المحيطة به، والتعرف إلى ما قد تحمله في المستقبل من فرص وتحديات، وفي الوقت نفسه دراسة التحديات الداخلية التي تؤثر في بناء المستقبل واستقراء أبرز ملامحها، والبحث عن الصيغ العلمية والعملية المناسبة التي يمكن من خلالها وضع الحلول المناسبة لها.

ومع بداية القرن الحادي والعشرين تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من التحديات التي تلزم دراستها وفهمها وتحديد سبل مواجهتها من خلال منهجية علمية واضحة. ولذلك نفترض في دراستنا هذه وجود مجموعة من التحديات الخارجية والداخلية التي تؤثر بصورة مباشرة في صياغة مستقبل مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة، أولها التحدي العالمي المتمثل في العولمة وتداعياتها والمتغيرات الدولية الكبرى التي ستؤثر بصورة مباشرة في الهوية الوطنية وسيادة الدولة وحقوق الإنسان ودور المرأة والمجتمع المدني. وثانيها التحدي الداخلي الناجم عن متطلبات التنمية السياسية وتحقيق النمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية.

إن البداية الموضوعية لصنع المستقبل تعتمد على مدى فهمنا لأبعاد النظريات العلمية والتطورات التقنية التي تراكمت في القرن العشرين وأدت إلى التوصل إلى حلول كثيرة للمشكلات التي تواجه البشرية، حيث تمثل هذه النظريات والتطورات القواعد التي ينطلق منها المستقبل.

. . . .

لقد شكّلت المادة والحياة والعقل البشري الركائز الثلاث التي يقوم عليها العلم الحديث في توجهه نحو المستقبل، لذلك فإن أهم الإنجازات العلمية للقرن العشرين تتلخص في كشف العناصر والمكونات التي تشكل هذه الركائز، وكان نتاجها التوصل إلى شطر نواة الذرة، وفك شفرة نواة الخلية، وتطوير الحاسوب. ولم يتحقق ذلك من فراغ بل كان نتاجاً لعدة ثورات علمية شهدها القرن العشرون، وأولى هذه الثورات وأكثرها أهمية ثورة الكم (Quantum Revolution)، لأنها هي التي فجرت الثورتين الأخريين، وهما ثورة الجزيء الحيوي (Biomolecular Revolution) وثورة الحاسوب (Computer Revolution). [1]

لقد أتاحت نظرية الكم معرفة طبيعة المادة وخصائصها. [2] وبفضل هذه النظرية أمكن تحديد موقع جميع الجزيئات الموجودة في الشفرة الوراثية. وهو الأمر الذي أدى إلى نجاح علماء الأحياء في التوصل إلى نظرية الجزيء الحيوي، حيث تمكنوا من قراءة شفرة الحامض النووي (DNA) للعديد من الكائنات الحية كالفيروسات ووحيدات الخلية. وسوف يؤدي ذلك إلى قراءة الشفرة الوراثية للحامض النووي للإنسان، مما سيتيح للعلماء والمتخصصين في النهاية قدرة أكبر على معالجة الأمراض المستعصية وإطالة متوسط عمر الإنسان وتأخير ظهور الشيخوخة. [3]

ومن خلال نظرية الكم أمكن فهم الكهرباء على أنها حركة إلكترونات، تماماً كما تشكل قطرات الماء النهر، وتقوم الترانزستورات بتضخيم الإشارات الكهربائية الضعيفة المرافقة لحركة الإلكترونات، وهذا الشكل هو أساس الهندسة الإلكترونية الحديثة. واليوم يمكن تجميع عشرات الملايين

من الترانزستورات في مساحة لا تتعدى رأس إصبع الإنسان،[4] وأدى هذا إلى ثورة في تطوير الحاسوب من حيث صغر الحجم وتنامي القدرات والإمكانيات.

مما لا شك فيه أن إنجازات العلم في القرن العشرين لا تمثل سوى مدخل إلى التطورات الكبرى التي سيشهدها القرن الحادي والعشرون، ومن المتوقع أن يشهد مزيداً من الثورات العلمية، وربما ننتقل من مرحلة كشف أسرار الطبيعة إلى مرحلة التحكم بها.[5] وإذا كان التخصص هو المفتاح الرئيسي في عملية الانتقال من ثورة الكم إلى ثورتي الحاسوب والخريطة الوراثية، فإن المرحلة الراهنة تتطلب التضافر بين الثورات الثلاث، ومن ثم سيشهد القرن الحادي والعشرون تسارع الترابط بين الثورات الثلاث لإغناء العلم؛ وهذا سيمنح العالم قوة غير مسبوقة لفهم المادة والحياة والعقل، وسيؤدي إلى تسارع الاكتشافات العلمية وتزايد وتيرتها بصورة لم يعرفها الإنسان من قبل.[6]

وإذا كانت الثورات الثلاث هي نتاج جهود العلماء الغربيين بصورة أساسية في القرن العشرين، فقد استفاد المجتمع العربي عامة، ومجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص، من نتائجها وإن لم يكن له دور في صنعها، بمعنى أن العرب تأثروا بها ولم يؤثروا فيها. ومن ثم كان العائد العلمي والتقني في دولة الإمارات العربية المتحدة محدوداً مقابل تعاظم التكلفة وضخامة المصروفات. ولذلك فإن المستقبل يفرض ضرورة السعي لفهم التحديات التي تواجهنا حتى نمتلك أدوات وآليات القدرة على الفعل والتأثير في صياغة المستقبل، وليس مجرد تلقي ما يصنعه الآخرون.

أولاً: التحدي العالمي: العولمة والمتغيرات الدولية

اشتد الجدل منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين حول مفهوم العولمة وتداعياتها، وتناولته الكتابات الأكاديمية ووسائل الإعلام المختلفة بالنقد والتحليل. ومن أجل فهم الموضوع لا بد من تعريف مصطلح العولمة، ثم التعرف على آلياتها التي تتمثل في "ثورة الاتصالات" و"شبكة الإنترنت"، وإلى جانب ذلك مظاهر العولمة ومن أهمها "الشركات العابرة للقوميات" و"منظمة التجارة العالمية" و"المحكمة الجنائية الدولية"، ومن ثم الوقوف على الإشكاليات التي تثيرها العولمة.

1. مفهوم العولمة

مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين ظهرت ثلاثة تيارات فكرية، شكلت مناقشاتها وطروحاتها لمفهوم العولمة الأبعاد الأساسية والعملية له.

يرى التيار الأول أن العولمة تشير إلى حقبة جديدة في العلاقات الاقتصادية بين البشر، حيث تم تجاوز الدولة القومية باعتبارها وحدة النشاط الأساسي في الاقتصاد العالمي.[7] ومن هذا المنظور تعدُّ العولمة مفهوماً اقتصادياً في جوهرها، ولذلك يكون الهدف في النهاية خلق سوق "عالمية" واحدة تتحقق معها مقولة نهاية التاريخ.[8] ومن ثم فإن العولمة الاقتصادية تزيل الصفة الوطنية عن الاقتصاد من خلال شبكات متداخلة عابرة للحدود تشمل الإنتاج والتجارة والتمويل.[9] ووفقاً لذلك فإن الدور الاقتصادي للدولة بدأ في التقلص لتصبح معبراً أو منفذاً لرأس المال العالمي. وفي هذه الحالة فإن قوى السوق العالمية هي التي تمتلك معظم آليات الحكم الجديدة.[10] ولذلك فإن السلطة الاقتصادية للدولة ستضعف

نتيجة لتولي مؤسسات جديدة المسؤوليات الاقتصادية، كما أن نمط الحكم سيتحدَّد من خلال التوجهات والمصالح الاقتصادية، وستمثل السياسة في القدرة على ممارسة الإدارة الاقتصادية السليمة.[11] أي إن التيار الأول يرى العولمة باعتبارها ظاهرة اقتصادية محضة تنطوي على إعادة ترتيب أطر النشاط البشري.[12]

أما التيار الثاني فإنه ينطلق من رؤية تاريخية للظاهرة، مشيراً إلى أن العولمة ليست حدثاً جديداً، بل حقبة جديدة من تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ شكلت الإمبريالية الأوربية في ذروتها عهداً غير مسبوق بالفعل من التفاعلات الاقتصادية التي ربما لم نعرفها في التاريخ المعاصر.[13] ولذا فإن العالم يشهد في الوقت الحاضر إقليمية اقتصادية وليس عولمة. ومن ثم نجد أن العالم ينقسم الآن إلى ثلاثة تكتلات اقتصادية: أوربا، وشرق آسيا، وأمريكا الشمالية.[14]

ولذلك يرى أصحاب هذا التيار أن الاقتصاد الدولي أضحى اليوم أقل عالمية من ناحية المساحة الجغرافية التي يغطيها منذ نهاية حقبة الإمبراطوريات.[15] ومن ثم فإن النشاط الاقتصادي العالمي بوضعه الراهن لن يؤدي إلى زوال سلطة الدولة ودورها على المستوى الدولي، لأن الدول في واقع الأمر هي التي تصنع وتحدد ملامح النظام الاقتصادي العالمي السائد، حيث إن الدولة هي من تنظم قواعد التجارة والقوانين التي تحكمها ولا تزال أداة احتكار لرأس المال. ولذلك فإن أصحاب هذا التيار يرون أيضاً أن الدولة لا تزال القوة المحافظة على الثقافة الوطنية، ومن ثم يصعب الحديث حالياً عن ثقافة أو حضارة عالمية لأن القوة الاقتصادية وحدها

لا تستطيع نشر مثل هذه الحضارة. ويرى صموئيل هنتنجتون أن من الصعب قيام حضارة عالمية كمحصلة للعولمة، لأن الانتشار الثقافي في العالم يعكس توزيع القوة. فحسب الخبرة التاريخية كان تزايد قوة الحضارة يصاحب تنامي القوة العسكرية التي تنشر قيمها الثقافية وتقاليدها في المجتمعات الأخرى، ولذلك فإن نشر الحضارة العالمية يتطلب وجود قوة كونية،[16] فقد كان للقوة العسكرية الرومانية – على سبيل المثال – الفضل الرئيسي في نشر الحضارة الرومانية، كما صاحب انتشار القوة العسكرية للإمبراطوريات الاستعمارية الكبرى نشر لثقافتها في الدول التي احتلتها أو غزتها. ونخلص مما سبق إلى أن التيار الثاني يشكك في قدرة العولمة على تدويل الاقتصاد وإعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية العالمية، بمعنى أن النظام الاقتصادي السائد سوف يستمر دون تغير ملحوظ، وما يحدث الآن يمثل ببساطة دورة جديدة في الأنشطة الاقتصادية والتجارة الدولية.

أما التيار الثالث فيرى أن العولمة هي القوة المركزية الدافعة إلى قيام نظام عالمي جديد، ومن ثم فهي تمثل تحولاً نحو تقليص سلطة الدولة. ولذا فإن العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد تنعكس في التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعيد تشكيل المجتمعات المعاصرة والنظام العالمي.[17] ومن غير الملائم الحديث عن كيانات منفصلة، مثل الشمال والجنوب أو العالم الأول والعالم الثالث، وذلك لأن الحقائق الجديدة التي ستفرضها العولمة ستغير البنية الاجتماعية العالمية، حيث لم تعد تتمثل في الهرمية التقليدية من القمة إلى الأطراف.[18] ومن نتائج تغير البنية الاجتماعية العالمية تضاؤل سلطة الدول على اقتصاداتها الوطنية، ولاسيما أن مدى الاقتصاد الوطني لم يعد يتطابق رسمياً مع حدود الدولة.[19] أي إن الدولة لم تعد صاحبة

السلطة الوحيدة في النظام العالمي، بل هي مجرد طرف من بين أطراف عدة متنافسة على السلطة. وبدلاً من أن تضع العولمة نهاية لدور الدولة فإنها تجبرها على إعادة تشكيل سلطة الحكومة المركزية استجابة لمتطلبات وحاجات العلاقات الجديدة الناجمة عن عالم تداخلت أطرافه وتشابكت علاقاته.[20]

يشير ما سبق بوضوح إلى عمق الخلافات والإشكاليات المرتبطة بمحاولة التوصل إلى مفهوم واضح ومحدد للعولمة، ويمكن أن يكون تعريف ديفيد هيلد للعولمة الأكثر وضوحاً وشمولاً، فهو يصفها بأنها: «عملية التحول في هيكل العلاقات والتعاملات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويتم تقييم تأثير هذا التحول بناء على مداه وشدته وسرعته، ويولد هذا التحول تيارات إقليمية أو عابرة للقارات وشبكات جديدة من الأنشطة والتفاعلات وأساليب مختلفة لممارسة السلطة».[21] ونخلص من هذا التعريف إلى أن العولمة كمفهوم تشمل عملية تحول في هيكل الاقتصاد الدولي سوف تنعكس بآثارها على الأدوار والأنشطة التي تقوم بها الدولة وفق مدى تأثرها بآليات هذا التحول، مما يتطلب إجراء تغييرات بنيوية سياسية واقتصادية وتشريعية حتى يمكنها الاستفادة منه.

2. آليات العولمة

تمثل "ثورة الاتصالات" و"شبكة الإنترنت" أهم آليات العولمة، فقد ساهمتا في تسريع وتيرتها ومعدل انتشارها، وينتظر أن تؤثرا بقوة وعمق في صياغة مستقبل العولمة وآفاق تنامي دورها.

لقد ساهمت ثورة الاتصالات في تغيير مفهوم الثروة، لتتحول الممتلكات المادية من أراض ومواد خام وثروات طبيعية يصعب انتقالها،

إلى مجرد "رموز" مالية في صورة أسهم وسندات وأوراق مالية تتحرك بسرعة بين أرجاء المعمورة دون اعتراف بحدود أو سيادة للدول، وتنتقل هذه الثروات الرمزية في الفضاء الإلكتروني عبر عمليات سريعة وهائلة الحجم لتغير من الطبيعة المعروفة للاقتصاد العالمي.[22] والجدير بالذكر أن حجم تداول التجارة الإلكترونية على شبكة الإنترنت لعام 2001 قد قدر بنحو 1.234 ترليون دولار أمريكي،[23] بينما بلغت مساهمة قطاع تقنية المعلومات والاتصالات في الاقتصاد العالمي خلال عام 2001 نحو 7.6٪.[24] وبذلك فقد نجحت ثورة الاتصالات والمعلومات في إحداث ثورة مالية أبرز مظاهرها سهولة انتقال الثروات في مدى زمني محدود للغاية. وضمن القوانين الجديدة تصبح دولة صغيرة لا تمتلك موارد طبيعية - مثل سنغافورة - قادرة على تحقيق ثروة ضخمة بفضل فهمها لآليات التعامل مع مصادر الثروة الجديدة واستغلال ثورة الاتصالات.

وضمن ثورة الاتصالات تأتي شبكة الإنترنت التي يستخدمها - حسب إحصائيات أيار/ مايو 2002 - أكثر من نصف مليار شخص (580.78 مليون شخص).[25] وقد غيرت شبكة الإنترنت جذرياً من أنماط تدفق المعلومات وأزالت الحدود والحواجز بين الدول وأتاحت للبشر حرية الاتصال والتعرف على ما يحدث في العالم في اللحظة نفسها. وتساهم تقنيات المعلومات في تكامل العالم ودمجه في شبكات عالمية متداخلة توفر له العديد من المزايا، فالاتصالات عبر شبكات الحاسوب توفر عدداً كبيراً من المجتمعات الافتراضية.[26] وكذلك هناك النفوذ المتنامي والمتسارع الخطى لوسائل الإعلام التي تعرض قيماً شبه موحدة مع الفضاء المفتوح لآلاف القنوات التي تبث برامجها عبر الأقمار الاصطناعية. وكل هذا يؤثر بصورة

مباشرة في تشكيل الفكر والرأي العام، وصياغة منظومات قيم جديدة وعادات مستحدثة تنتشر في العالم كله.

3. مظاهر العولمة

من أهم مظاهر العولمة "الشركات العابرة للقوميات" و"منظمة التجارة العالمية" و"المحكمة الجنائية الدولية". ويضيف البعض إلى هذه المظاهر صندوق النقد الدولي، وبخاصة أن سياسته تركز على الحد من الإنفاق العام وتطالب بفتح الحدود أمام التجارة الدولية والتوسع في الخصخصة، وذلك في أكثر من 70 دولة مدينة في العالم الثالث وشرق أوربا.[27]

أ. الشركات العابرة للقوميات

ظهرت الشركات العابرة للقوميات مع نهاية القرن التاسع عشر، وظلت تؤدي دوراً اقتصادياً مهماً في أعقاب الحرب العالمية الثانية.[28] وبرز دور هذه الشركات بقوة منذ الثمانينيات من القرن العشرين لتشكل في أوائل التسعينيات أحد أبرز مظاهر العولمة. ويرتبط نمو الشركات العابرة للقوميات بنمو حجم التجارة العالمية وعلى الأخص تجارة الخدمات التي ازدادت خلال الفترة 1980 ـ 2001 بشكل كبير، وارتفع حجم رأس مالها من 364.3 مليون دولار إلى 1.458 مليار دولار.[29]

لقد أتاح المناخ الاستثماري المفتوح المجال لشركات كبيرة أن تمتد بأنشطتها إلى ما وراء حدودها القومية إلى مختلف دول العالم، ووجدت كثير من هذه الشركات أنها تستطيع المنافسة وتحقيق أرباح أكبر، ويمكنها أن تلعب دوراً مؤثراً في الاقتصاد العالمي إذا اندمجت. ولذلك شهدت

التسعينيات من القرن العشرين اندماج بعض الشركات الكبرى والعابرة للقوميات، وعلى سبيل المثال أدى اندماج شركتي مرسيدس ـ بنز وديملر كرايزلر إلى أن يصبح رأس مالهما 40.4 مليار دولار، واندماج شركتي والت ديزني وكابتل سيتي بـ 18.380 مليار دولار، واندماج شركتي ماكدونالد دوجلاس وبوينج بـ 16.782 مليار دولار.[30]

إن ضخامة حجم الشركات العابرة للقوميات وتنامي مصالحها وتحكمها في ثروة هائلة أتاح لها القدرة على "فرض" مصالحها الخاصة عند تعاملها مع الدول النامية، وتراجعت المصالح العليا للدولة أمام المصالح الاقتصادية للشركات العابرة للقوميات. وبالنسبة لحكومات الدول الكبرى، نجد أن هذه الشركات تتدخل في السياسة الداخلية لهذه الدول فتساند بعض المرشحين السياسيين وتناصر بعض الأفكار وتتدخل بثقلها المالي وأعضائها المؤثرين لتتبنى الدول الكبرى بعض السياسات التي تريدها. وهكذا فإن الشركات العابرة للقوميات أصبحت تمثل إحدى قوى العولمة المتحكمة في العالم اليوم، بعد أن أخذت لنفسها أدواراً جديدة وامتلكت القدرة على التأثير في سلطات الدول والحكومات.

ب. منظمة التجارة العالمية

تأسست منظمة التجارة العالمية في بداية عام 1995، وقد جاء إنشاء المنظمة ثمرة لعدد من "الجولات التفاوضية" التي بدأت في عام 1948 ولاتزال مستمرة حتى الآن،[31] و هي تضم في الوقت الحالي ثلاث اتفاقيات أساسية هي: الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية، والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، واتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.[32]

وقد وصل عدد الدول الأعضاء في المنظمة إلى 140 دولة تسيطر على نحو 97٪ من حجم التجارة العالمية، بالإضافة إلى 30 دولة أخرى تتفاوض للانضمام إلى المنظمة.[33]

وتعد منظمة التجارة العالمية أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية، حيث باتت التجارة العالمية تخضع في كل دول العالم لقوانين وإجراءات موحدة يتم الاحتكام وفقاً لقوانينها في المنازعات التجارية التي تنشأ بين الدول. وتمتلك المنظمة حق فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على الدول التي تنتهك حقوق "الملكية الفكرية" بكل أنواعها، وبذلك فإنها تمثل "سلطة" تتجاوز سلطات الدول.[34] ومن الملاحظ أن المنظمة التي بدأت خطواتها الأولى في صورة "اتفاقات اختيارية" تدخلها الدول برغبتها قد تحولت إلى اتفاقيات متعددة الأطراف ملزمة لجميع الدول بما فيها الدول النامية، نظراً لأن هذه الدول لا تستطيع العيش بمعزل عن أسواق التجارة العالمية.

لقد أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة في 10 نيسان/ إبريل 1996 عضواً مؤسساً في منظمة التجارة العالمية،[35] بعد أن تم قبولها في 8 آذار/ مارس 1994 عضواً في الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية "الجات".[36] وتعني عضوية المنظمة التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بشروط وأحكام الانضمام التي تشمل تحرير تجارة السلع والخدمات من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة العوائق غير الجمركية، ومكافحة الإغراق والمنافسة غير العادلة والدعم الحكومي، وتوفير المعلومات ونشرها بالإضافة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية. ومُنحت دولة الإمارات العربية المتحدة، كغيرها من الدول النامية، مدة 10 سنوات (أي بحلول عام 2005) لتعديل أوضاعها الداخلية بما يتناسب ومتطلبات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

جـ. المحكمة الجنائية الدولية

تعود فكرة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية إلى عام 1946، في أعقاب الحرب العالمية الثانية ومحاكمات نورمبرج. فقد انعقد في باريس مؤتمر عالمي في تشرين الأول/ أكتوبر 1946، تبنى الدعوة إلى مناهضة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ونادى بإنشاء محكمة جنائية دولية. وفي 9 كانون الأول/ ديسمبر 1948 اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأصدرت قراراً يقضي بوجوب منع ارتكاب جرائم ضد الإنسانية ومعاقبة الذين يقومون بها،[37] وتم تكليف "مفوضية القانون الدولي" التابعة للأمم المتحدة بدراسة فكرة إنشاء محكمة جنائية دولية، وواكب ذلك صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وخلال الفترة 1949 ـ 1954 قامت مفوضية القانون الدولي بإعداد مسودة تشكيل المحكمة الجنائية، لكن صراع الحرب الباردة بين القوتين العظميين والخلاف القانوني والسياسي على تعريف "العدوان" وتحديد ما يمكن اعتباره "جرائم ضد الإنسانية"، عوامل حالت دون المضي في تأسيس المحكمة.

ومع انتهاء الحرب الباردة طلبت الأمم المتحدة من مفوضية القانون الدولي عام 1992 إعداد دراسة عن المحكمة الجنائية الدولية، حيث تم الانتهاء منها في العام التالي. وفي حزيران/ يونيو 1993 صدر "إعلان فيينا" الذي يحدد الخطوات اللازمة لإقامة المحكمة الجنائية الدولية. وبعد جولات تفاوضية ومناقشات قانونية استمرت خمس سنوات اجتمعت 160 دولة في المؤتمر الدبلوماسي للأمم المتحدة المنعقد بإيطاليا في الفترة 15

حزيران/ يونيو - 17 تموز/ يوليو 1998، وتمت الموافقة على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بأغلبية 120 صوتاً مقابل اعتراض 7 أصوات.[38] وقد بدأ العمل الرسمي بالمحكمة في الأول من تموز/ يوليو 2002 في لاهاي. ويأتي تأسيس المحكمة ليكون وجهاً قانونياً وقضائياً "للقرية العالمية" يوازي الأوجه الثقافية والاقتصادية لها. ويؤكد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية فكرة "عولمة القضاء" ويكرس مفهوم "المواطن العالمي" الذي تتجاوز حقوقه ومسؤولياته حدود دولته القومية، بحيث يسعى إلى نيل حقوقه القانونية في ظل تشريعات لها صفة العالمية، وفي الوقت نفسه يحاسب أمام هذه المحكمة عن تصرفاته وجرائمه بصرف النظر عن موافقة بلاده أو حتى حمايتها له.

4. تأثير العولمة في سيادة الدولة

لقد تطور مصطلح "السيادة" عبر التاريخ للتعبير عن وجود سلطة مطلقة داخل مجتمع سياسي معين.[39] واكتسبت السيادة في مفهومها الأوسع أهميتها مع ظهور الدولة القومية الحديثة[40] إثر إبرام معاهدة سلام وستفاليا عام 1648،[41] التي أدت إلى ظهور فكرة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ومنذ ذلك التاريخ شهدت مبادئ استقلالية الدولة وسيادتها تطورات متلاحقة، إلى أن أصبحت الدولة إحدى الركائز الهيكلية الأساسية للحياة السياسية الحديثة. ونتيجة لهذا المفهوم أصبح عدد الدول القومية في العالم حتى الآن أكثر من 190 دولة.

ماتزال أدبيات السياسة العالمية تناقش موضوع مدى أهمية الدولة، نتيجة لتعرّض الحدود القومية باطراد لتجاوزات التقنيات الحديثة، فضلاً عن تنامي الغموض والضبابية حول الخط الفاصل بين الشؤون الداخلية

والشؤون الدولية. وفي الوقت ذاته، فقد أدى مفهوم العولمة القائم على تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات عبر الحدود القومية دون قيود، إلى إثارة الجدل حول إمكانية استمرار كيان الدولة باعتبار أن العديد من الأنشطة الاقتصادية والسياسية والثقافية التي كانت تعتمد في الماضي على سيادة الدولة القومية يُعاد تنظيمها الآن خارج نطاق الدولة، وقد انصهرت سيادة الدولة ضمن الجهود الدولية المتضامنة في قضايا كثيرة مثل النظام العالمي لحركة رؤوس الأموال، وحماية البيئة، ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وتجارة المخدرات والإرهاب؛ وأصبحت الدولة مجبرة على التعاون مع الدول الأخرى للتوصل إلى حلول مناسبة للتحديات التي تواجهها. وبينما كان هناك احترام لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، فإن الدولة أصبحت اليوم عرضة للتدخل العسكري الخارجي إذا كانت سياساتها المحلية غير مقبولة في نظر المجتمع الدولي.[42]

ومع انتشار العولمة يُثار السؤال حول ما إذا كان مفهوم السيادة لا يزال قابلاً للتطبيق، أو أنه يخضع للتغيير ويأخذ معنى جديداً مختلفاً. وبما أن السيادة مرتبطة بفكرة الدولة القومية، فإن اعتبار الدولة الشكل الذي تنتظم من خلاله العلاقات الدولية يخضع للجدل أيضاً. ويرى البعض أن الدولة القومية أصبحت بالفعل «كياناً غير طبيعي بل غير فاعل في تنظيم الأنشطة البشرية»،[43] ولذلك فقد حان الوقت لإعادة النظر في مفهوم السيادة وفقاً للآثار المترتبة على آليات العولمة من ثورتي الاتصالات والمعلومات. ويشير البعض الآخر إلى حقيقة أن الدول القومية شديدة الحرص على البقاء ومن ثم ستكون قادرة على معالجة التحديات التي تفرضها العولمة.[44] وينطلق أصحاب هذه الرؤية من أن سيادة الدولة لم تكن في يوم من الأيام مطلقة

وشاملة. ولذلك فإن التركيز يجب أن يكون على كيفية تغير مفهوم السيادة، وليس البحث عن مدى تأثر السيادة بمفهومها المتعارف عليه في الماضي.[45]

ودون شك، فإن مفهوم السيادة يشهد تغيراً كبيراً، فمع انتقال الفاعلية من الدولة إلى التجمعات الدولية المتعددة الأطراف، أصبحت الدولة تخضع لمزيد من القيود حتى في سلوكها الداخلي. ولذلك فإن السيادة بمعنى الاستقلالية قد تقلصت إلى حد كبير في إطار العولمة. ولكن من الواضح أن تنامي أهمية الجهود المتعددة الأطراف لم يؤدِّ إلى اختفاء دور الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، بل ربما أدى إلى تعزيز دور الدولة كطرف محوري في الاتفاقيات المتعددة الأطراف. فالدول هي التي تعطي تعهدات في المحافل المتعددة الأطراف، ولاتزال تُعتبر صاحبة القرار في قبول المعاهدات والالتزامات الدولية.[46] وحتى الآن لم تؤد العولمة إلى ظهور «مواقع سلطوية غير محددة بأراض».[47] ولذلك من المناسب أن ننظر في كيفية تغير مضمون السيادة نتيجة لتزايد وتيرة العولمة بأبعادها المختلفة.

5. تأثير العولمة في الثقافة

إن عولمة الثقافة ليست ظاهرة جديدة، وعبر التاريخ كان انتشار الأديان وتوسع الإمبراطوريات يجلب معه أفكاراً جديدة إلى شعوب ومجتمعات متنوعة وموزعة في أنحاء المعمورة كافة. ولكن الذي تغير في عصرنا الحالي هو سرعة انتقال الأفكار والمفاهيم الثقافية، فضلاً عن صعوبة الانعزال الثقافي عن العالم في ظل التطور في تقنية المعلومات والاتصالات.

يبدو للوهلة الأولى أن عولمة الثقافة حدث حتمي، فالمنتجات الثقافية مثل الموسيقى وبرامج التلفزيون والعروض المسرحية والمواد المطبوعة تنتشر

في مختلف أنحاء العالم بطرق غير مسبوقة. ويُعزى هذا الانتشار في أحد جوانبه إلى التطور السريع في تقنية المعلومات والاتصالات التي أتاحت لأعداد كبيرة من سكان العالم التواصل فيما بينهم. كما يُعزى إلى نجاح نموذج الاقتصاد الليبرالي والمساعي التي أعقبت ذلك النجاح لتوسيع الأسواق وفتحها أمام المنتجات التجارية المختلفة، ويشار إلى هذه التطورات بمصطلح "ضرورات السوق".[48] وفي هذا السياق ترسخت ثقافة الاستهلاك على المستوى العالمي متمثلة في انتشار منتجات عالمية أصبحت رمزاً لهذه الثقافة مثل "كوكا كولا"، و"مايكروسوفت"، و"ماكدونالدز".

يقول منتقدو تأثيرات العولمة في الثقافة إن المنتجات الثقافية التي تتدفق على أرجاء العالم كافة هي منتجات غربية في معظمها، ومن ثم فإنها تقوم بعملية غير مباشرة لغرس القيم الغربية في أذهان الناس. وهذه العملية التي يُطلق عليها مصطلح "الإمبريالية الثقافية" تفرض وجهات نظر أجنبية وتسعى إلى الهيمنة على سواها بدلاً من تشجيع التنمية الثقافية.[49] ولكن ليس هناك دليل علمي يبرهن على صحة هذا الرأي. وعادة ما ينظر إلى الثقافات المهيمنة على أنها مصدر خطر يهدد الثقافات الأضعف. ولكن من المهم عدم الخلط بين السبب والنتيجة. فالعولمة هي نتاج عملية التحديث السريع للمجتمعات المعاصرة، وبينما تؤدي عملية التحديث حتمياً إلى تحقيق درجة أكبر من التجانس بين الثقافات المختلفة، فإن العولمة تزيد من إمكانية تمايز الهوية الثقافية الخاصة وانتشارها. وإذا نظرنا إلى الأمر من منظور انتشار الحريات الفردية، فإن الروائي البيروفي ماريو فارجاس يوسّا وصف «التخوف من أمركة الكرة الأرضية بأنه هاجس جنون أيديولوجي أكثر من كونه حقيقة واقعة».[50]

ولذلك فإن الجدل الدائر حول تأثير العولمة في الثقافة مرتبط بأهمية الهوية الوطنية أكثر من كونه مرتبطاً بانتشار السلع الاستهلاكية. ويجب أن تتركز الأسئلة حول الدور الملائم للثقافات الوطنية وما إذا كان تنامي الاعتماد المتبادل السائد في عالم اليوم سيؤدي بالضرورة إلى اندثار الهوية والانتماءات الوطنية. وعندما ننظر إلى المسألة من هذا المنظور، فلا يوجد دليل واضح يوحي بأن العولمة قد أدت بالفعل إلى تراجع كبير في الثقافة القومية. وكما تتمتع الدولة القومية بالمرونة فيما يتعلق بكونها العنصر الرئيسي في السياسة الدولية، فإن الثقافات القومية أثبتت أنها قادرة على التكيف في مواجهة التحديات المختلفة التي تشكلها العولمة. والثقافة الوطنية بعيدة عن خطر الاندثار، بل تواصل توسيع رقعة نفوذها وإبراز هويتها. كما أن القيم الثقافية للعولمة لا تشكل بديلاً للخصائص الثقافية المشتركة لأي شعب كالعادات والتقاليد واللغة والدين.[51] ولذلك فإن العالم لايزال ساحة لثقافات متنافسة، وليس فيه فرصة لنجاح مشروع ثقافي عالمي مهيمن في الوقت الحاضر. أي إننا لانزال بعيدين حتى عن رسم الخريطة الأولية لنوع الثقافة الكونية والنموذج الأمثل الذي يمكن أن يلغي حقاً الثقافات الوطنية الأخرى.[52]

ولكن ربما تؤدي العولمة إلى مزيد من الانسجام في بعض المجالات، إلى جانب ترسيخ هويات ثقافية متمايزة.[53] وفي مجال المؤسسات الاقتصادية والسياسية هناك تحرك جاد نحو التقارب في بعض الحقول مثل أسواق رأس المال والأسواق الاستهلاكية، والمنظمات الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف. ولكن هذا التحرك في الجانب الثقافي يسير بوتيرة أبطأ بكثير، ويُعزى ذلك إلى كون الثقافة تتألف من مكونات ومعايير معنوية

تحدد آلية وكيفية ارتباط الناس فيما بينهم، وهذه المكونات والمعايير أكثر تعقيداً من الروابط التي تنشأ عن السلع الاستهلاكية أو مصادر المعلومات المشتركة.

ومن الصعب الجزم بمدى ما تتعرض له الهوية الوطنية من تأثير أو تحد في دول الخليج العربية عامة ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص، ولا يمكن إغفال بعض المظاهر التي تثير القلق وتطرح المشكلة بشكل جدي. ولكن تجدر الإشارة إلى أن هناك عوامل بنيوية كامنة في المركّب العربي-الإسلامي تمنح شعوب المنطقة قدرة عالية على التكيف مع متطلبات التحديث والاحتفاظ في الوقت ذاته بالأصالة وبمنظومة القيم والعادات والتقاليد، بل والتمسك بها. وقد تكون الفنون والآداب الموروثة في دول الخليج العربية أحد أهم مظاهر الحفاظ على الهوية التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة، والتراث والحداثة، كما أن استمرار التمسك بالقيم الدينية والروابط الاجتماعية مظهر آخر للتمسك بالهوية الوطنية.

ويوجد العديد من النماذج والأمثلة التي تدل بوضوح على القدرة على الانتقاء، سواء في العادات أو القيم التي استطاعت أن تثبت مدى عمقها في النفوس وقدرتها على مواجهة تحدي الانتقال الحضاري الكبير الذي مرت به دول الخليج العربية في فترات متقاربة. وقد تنبأ كثيرون بأن التحديث السريع الذي مرت به هذه الدول - وخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة - كفيل بأن يحدث أزمة "هوية" وانشطاراً ثقافياً تتجلى مظاهره في التنكر للماضي من جانب البعض والتعصب له من جانب آخرين. ولكن التجربة الواقعية أثبتت أن الإنسان في دول الخليج العربية قد استوعب بسرعة كبيرة "صدمة التحديث" وتكيف معها دون أن يمس ذلك بشكل كبير جوهر قيمه وعاداته الاجتماعية وثوابته الثقافية والدينية.

هيمنة قطب واحد على العالم

بالإضافة إلى العولمة نجد أن أحد أهم المتغيرات الدولية الكبرى التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار هو هيمنة قطب واحد على العالم، فمنذ بضعة عشر قرناً لم يتح لطرف من الأطراف أن يمتلك القوة المطلقة التي تجعله متفوقاً على كل القوى التي يمكن أن تكون منافسة له في العالم. وقد ظل هذا الوضع سائداً حتى اقتراب القرن العشرين من نهايته، إذ أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى أن تصبح الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة عسكرية واقتصادية وتقنية وثقافية في العالم. وبعد أن كان السلوك السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية مقيداً بضرورات التوازن مع القوة العظمى الأخرى في العالم تغير الوضع بشكل جذري؛ فقد أتاح لها انفرادها بالقوة أن تبدأ التحرك بحرية في كل أنحاء العالم وتتخذ ما تراه مناسباً من إجراءات لضمان مصالحها وفرض رؤاها.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية في العقود الماضية تحتاج إلى غطاء شرعي دولي لتصرفاتها، وكان ذلك يعطي دوراً ولو شكلياً للأمم المتحدة، ولكن هذا الدور اضمحل في الوقت الحالي. وربما تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأمم المتحدة، ولكنها تستبق القرارات غالباً بإعلانها أنها ستتصرف منفردة إذا لم تلب قرارات الأمم المتحدة تطلعاتها وطموحها.[54] كذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج إلى عقد تحالفات واكتساب أنصار إلى صفها، ولكنها الآن لا تحتاج حتى إلى أقرب حلفائها القدامى مثل دول أوربا الغربية، لشعورها بالقدرة على العمل منفردة وفق مصالحها الخاصة.

لقد بدا بوضوح ميل الولايات المتحدة الأمريكية إلى التصرف المنفرد فيما أطلقت عليه الحرب على الإرهاب، فقد فرضت هذا الموضوع على كل الدول وجعلته على رأس قائمة الأولويات في العالم، وبدا جلياً أنها على استعداد للقيام بعمل عسكري بمفردها أو قيادة تحالفات صغيرة مخصصة لإنجاز مهام معينة، وتوجيه ضربات استباقية ضد الدول التي تطلق عليها "الدول المارقة"، حتى في حالة عدم تلقي الدعم المطلوب من المجتمع الدولي ممثلاً في مجلس الأمن.[55]

وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية القوة الاقتصادية كما تستخدم القوة العسكرية، إذ تستخدم المساعدات والاستثمارات والأنشطة التجارية كورقة ضغط لإجبار دول العالم على اتخاذ الإجراءات الملائمة للسياسة الأمريكية، وهي تفعل ذلك تحت شعار تعزيز الحريات واحترام حقوق الإنسان وتشجيع التجارة الحرة واتباع النهج الديمقراطي وممارسة الشفافية. وهذه التوجهات في مجملها تحمل في طياتها عادة أهدافاً أخرى لفرض المصالح الذاتية.[56]

كذلك تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أنها تستطيع استخدام قوتها الثقافية والأيديولوجية الهائلة، نتيجة سيطرتها على وسائل الإعلام الأكثر تطوراً والأوسع انتشاراً على مستوى العالم، وذلك في الترويج لأفكارها عن الحرية وحقوق الإنسان والازدهار الاقتصادي، واجتذاب قطاعات واسعة في العالم إلى الإعجاب بالنموذج الأمريكي وتبني القيم الخاصة به. وتخطط الولايات المتحدة الأمريكية لتنظيم حملات إعلامية فعالة لشرح سياستها وكسب الرأي العام العالمي بما يدعم مواقفها تجاه الأحداث العالمية المتلاحقة.[57]

إن انفراد قطب عالمي واحد بالهيمنة والسيطرة على شؤون العالم يعني أن الدول الصغيرة ستعاني من جراء ضيق هامش المناورة السياسية ومحدودية الخيارات أمامها. ولذلك فإن الواقع السياسي العالمي الراهن يفرض على رجال السياسة والمسؤولين في كثير من دول العالم اتخاذ القرارات وإدارة الأزمات الخارجية بحيطة وانتباه لكل الأبعاد والتداعيات، وخاصة في النواحي التي تتقاطع فيها المصالح أو القيم والتوجهات مع مصالح القطب العالمي المهيمن وقيمه وتوجهاته.

ثانياً: التحديات الداخلية: التنمية السياسية وتطوير البنية الاقتصادية والموارد البشرية

تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة عدداً من التحديات الداخلية التي ترتبط بعلاقة جدلية بمتغيرات وتطورات البيئة الدولية. وقد نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال ثلاثة عقود، في إرساء أسس متينة لدولة عصرية. لكن المستقبل يثير عدداً من التحديات الداخلية يمكن إجمالها من الناحية السياسية في إنجاز عملية التنمية السياسية، والتحول نحو المؤسساتية، ودور المواطنين في صنع السياسة العامة، والشفافية، والمحاسبة. ومن الناحية الاقتصادية تتمثل التحديات في إعادة هيكلة الاقتصاد بما يسمح بتنويع مصادر الدخل واستغلال الفرص الاقتصادية المتاحة، وتوافر القدرة على دخول عصر الاقتصاد المبني على المعرفة. وفي هذا السياق يلعب تطوير الموارد البشرية دوراً رئيسياً في خطط التنمية الشاملة للدولة، وهذا يتطلب تطوير التعليم وتشجيع البحث العلمي وعلاج الخلل في التركيبة السكانية.

التنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة

شهدت المجتمعات الخليجية تحولات وإنجازات كبيرة خلال العقود القليلة الماضية، مع أن البعض شكك في البداية في إمكانية حدوثها. ولقد تم إنجاز هذه التحولات بما يتلاءم مع المصلحة الوطنية والمحافظة على الاستقرار والأمن الداخلي. ولكن لا تزال دول الخليج العربية في حاجة إلى تطوير سياسي يتناسب مع التطور الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي تشهده منطقة الخليج العربي.

إن الخطوات العملية في مجال المشاركة السياسية والتحول نحو الحياة المؤسساتية تسير بشكل فعال في كل أرجاء المنطقة، ولكن من المهم أيضاً الاستفادة من زخم هذه العملية وتوسيع آفاقها. ويجب إعطاء أهمية خاصة للجهود المبذولة لإعادة تشكيل التفاعل بين الحكومة والمواطنين وتوسيع آفاق المشاركة في صنع السياسة العامة؛ وهذا يتضمن التغيير على عدة صعد، منها مواصلة عملية التحول نحو الحياة المؤسساتية التي تتحمل مسؤولية مراجعة السياسات العامة، وأن يساهم جميع المواطنين في إدارة مجتمعهم والعمل على تطويره، وتوسيع مشاركة المرأة ومساهمتها في صياغة المستقبل، والعمل على إيجاد نظام يقوم على المحاسبة الإدارية ومراقبة السياسات العامة.

إن أحد المرتكزات الرئيسية لتطوير المنظومة السياسية ومواصلة أداء دور سياسي في المستقبل، هو المبادرة بعملية إصلاح مؤسساتية تهدف إلى تجميع مختلف القوى السياسية تحت سقف واحد. ويقول صموئيل هنتنجتون في هذا الصدد: «إن عملية التحديث الاقتصادي والاجتماعي تقوض النماذج

القديمة للسلطة وتدمر المؤسسات السياسية التقليدية، ولا تؤدي بالضرورة إلى خلق نماذج جديدة للسلطة أو إنشاء مؤسسات سياسية جديدة، ولكنها تخلق الحاجة الملحة إلى وجود هذه النماذج والمؤسسات، من خلال تعميق الوعي السياسي وتوسيع المشاركة السياسية». [58] وفي هذا السياق نجد أن الاستقرار السياسي يتوقف على مدى التوازن المتحقق بين المؤسساتية والمشاركة السياسية. وفي الحقيقة، فإن وجود مؤسسات مكرسة لتلبية المطالب التي يعبر عنها الناس يقلص الشعور بعدم كفاءة المنظومة السياسية، ويعزز شرعيتها. [59]

لقد حققت أجهزة الحكم في دولة الإمارات العربية المتحدة تطوراً وتحولاً نحو المؤسساتية لا يمكن إنكاره. ومع ذلك، من الضروري إدراك أن منظومة الحكم يجب أن تكون قادرة على التكيف مع التحديات التي تواجهها. وفي ضوء التحولات السريعة التي تحدث في جميع قطاعات المجتمع، تبرز حاجة ملحة لتخطي البيروقراطيات المركزية ومنظومات الإدارة ذات التسلسل الهرمي، إلى جانب التركيز على هياكل لامركزية بحيث تكون أكثر تجاوباً مع متطلبات الناس ويمكنها تقديم خدمات أفضل. وفي هذا الإطار يمكن اتخاذ خطوات مثل توسيع صلاحيات المجلس الوطني الاتحادي، إلى جانب تعزيز مؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الشعبية التي يمكن أن تشرك شرائح كبيرة من المواطنين في عملية صنع القرارات العامة ووضع السياسات. [60] وبالنظر إلى أن العالم يسير بخطى سريعة وغير مسبوقة نحو اقتصاد المعلومات والمعرفة، فلم يعد لحجم الحكومة دور مهم، بل أصبح الناس هم الذين يديرون شؤونهم ويبنون المؤسسات بأنفسهم.

لقد أوضحت التطورات الأخيرة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن عملية توسيع هامش الحقوق السياسية تتقدم بخطى سريعة وأجريت انتخابات برلمانية في كل من دولة الكويت ومملكة البحرين، كما يوجد مجلس شورى منتخب في سلطنة عُمان، وتم تحديد موعد للانتخابات البرلمانية في دولة قطر.[61] ويمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة مسايرة هذه التطورات من خلال تحويل المجلس الوطني الاتحادي إلى مجلس منتخب كلياً أو جزئياً، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لإجراء انتخابات على مستوى كل إمارة من إمارات الدولة لانتخاب أعضاء المجالس المحلية.

وإلى جانب توسيع حقوق المشاركة السياسية هناك حاجة ماسة إلى التغلب على الحواجز الاجتماعية القائمة، والاستفادة مما توفره الثورة التقنية لتأخذ المرأة دورها المنشود في المجتمع. وقد قطعت دولة الإمارات العربية المتحدة شوطاً كبيراً في مجال إعطاء المرأة حقوقها، وبالفعل تنامى حجم مساهمة المرأة الإماراتية في سوق العمل وباتت تشغل مواقع مهمة وخاصة في حقل التعليم. كذلك يجب أن يتضمن تفعيل دور المرأة الإماراتية توسيع نطاق حقوقها السياسية بحيث يكون لها دور فعال في صنع المستقبل، من خلال فتح أبواب المؤسسات السياسية مثل المجلس الوطني الاتحادي ليضم المرأة في مقاعده، وكذلك كافة المؤسسات والهيئات المحلية والاتحادية في الدولة.

في الوقت ذاته يجب النظر في بعض الخطوات المهمة لتحسين مستوى الشفافية والمساءلة والمحاسبة الإدارية، وجعل الدوائر الحكومية أكثر مرونة

وأسرع تجاوباً لتلبية احتياجات المواطنين. ولقد تم اتخاذ بعض الخطوات المهمة، مثل الحملات الواسعة والمعلنة ضد ممارسات الفساد الإداري، كما كان هناك جهود متواصلة لترسيخ سيادة القانون، وحماية الحقوق المدنية، وضمان حرية التعبير في وسائل الإعلام. كما أن هناك حاجة مستمرة لضمان العمل على تكريس مفهوم المواطنة وارتباطه بحقوق ثابتة وواجبات محددة. ويجب على موظفي الخدمة العامة أن يدركوا أن دورهم هو خدمة المواطنين في المناطق التي يمثلونها، وأنه ستتم مساءلتهم عن أعمالهم خلال فترة وجودهم في المنصب. وإضافة إلى ذلك، يجب أن يخضع المسؤولون الإداريون للمساءلة، للتأكد من أن أداءهم وبرامجهم وخططهم تنسجم مع الأهداف العامة للمجتمع والدولة.

من المعروف أن الشرعية تعني قبول السلطة دون إكراه،[62] وللوصول إلى هذه المرحلة، هناك حاجة لإيجاد عقد اجتماعي جديد. وبينما يُعتبر العنف وعدم الاستقرار والفساد الإداري من نتائج التحول الاجتماعي السريع، فإن هذه العوامل تظهر في حالات تباطؤ التنمية في المؤسسات السياسية وتطوير النظام المرافق لها؛ ولذلك تبرز ضرورة العمل على توسيع نطاق المشاركة السياسية. ومع أن دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى، قد قطعت أشواطاً كبيرة نحو فتح المنظومات السياسية أمام قدر أكبر من المشاركة الشعبية، ونحو بناء مستقبلها السياسي على أسس أكثر صلابة، فإن التحولات الاجتماعية والسياسية التي تجري حالياً تتطلب وتيرة أسرع في الإصلاح.

تطوير البنية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

يعتبر الاقتصاد المكون الرئيسي في عملية التنمية المستدامة، ولذلك تبرز ضرورة تطويره وإعادة هيكلته ليكون قادراً على مواجهة التحديات الاقتصادية الخارجية والداخلية. لقد حققت دولة الإمارات العربية المتحدة تقدماً ملموساً على الصعيد الاقتصادي خلال الأعوام الثلاثين الماضية، حيث وصل اقتصاد الدولة إلى أعلى وأسرع معدلات للنمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ومع ذلك فإن اعتماد الدولة على النفط الخام لتوفير إيرادات الحكومة يجعل ميزانية الدولة عرضة لأخطار الاضطرابات والتقلبات التي تحدث في سوق النفط العالمية، وهو ما يؤدي إلى إضعاف اقتصادها. كما أن التطورات السريعة في تقنية المعلومات والاتصالات قد أدت إلى تغيير قواعد التجارة الدولية والنشاط الاقتصادي في كثير من دول العالم، [63] ولم تعد ثروة الدولة تعتمد على قدرتها في الصناعة وإنتاج السلع المختلفة، بل تكمن في قدرتها على تداول المعلومات وتجميع المعرفة وإنتاج سلع تعتمد على المعرفة، [64] وهذا يتحقق من خلال تطوير الموارد البشرية لتصبح ذات مهارات وخبرات تعتمد على المعرفة أكثر من اعتمادها على الجهد البدني، ولذلك سوف تدار الثروة والقوة في المستقبل من خلال مصادر اعتبارية وفكرية يطلق عليها "رأس المال المعرفي". وهذا التحول من عالم تهيمن عليه بصورة كبيرة الموارد الحسية إلى عالم تهيمن عليه المعرفة، سيؤدي بالضرورة إلى تحول في طبيعة القوة الاقتصادية. [65]

إن الانتقال إلى عالم الاقتصاد المبني على المعرفة يغير طبيعة العناصر التقليدية للإنتاج: قوة العمل، وأدوات الإنتاج، ورأس المال، لأن الموارد الرمزية

ستحل محل الموارد الملموسة، والجهد العقلي سيحل محل الجهد البدني، ويبدأ رأس المال المعرفي في تحدي كل الأشكال الأخرى من رأس المال.[66]

وفي عصر يعتمد فيه الاقتصاد على العقل والمعرفة، فإننا سوف نشهد مجتمعاً جديداً يعتمد على منتجات المعرفة، وقد بدأت الثورة تحدث في هذا "المجتمع المعرفي" والتي نشهدها في بدء إنتاج الملابس الذكية، والمنزل الذكي، والبطاقات الذكية، والسيارات الذكية، والهواتف الذكية، ووسائل الإعلام الذكية.[67]

كل هذا فرض مجموعة من التحديات أمام دولة الإمارات العربية المتحدة تتمثل في ثلاثة جوانب، أولها ضرورة بناء رأس مال بشري قادر على التعامل مع نظم العمل القائمة على المعرفة ويستطيع استيعاب ومواكبة متطلبات الثورة المعرفية. والثاني هو إصدار التشريعات اللازمة لتنظيم سوق العمل القائم على الاحتراف والإدارة المعرفية. والثالث إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من حيث تنويع القاعدة الاقتصادية وتطويرها بحيث تتلاءم مع منتجات الاقتصاد المبني على المعرفة، حتى تستطيع الحفاظ على المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت في الدولة والحفاظ على قوتها الاقتصادية.

ومن ثم تبرز ضرورة تبني استراتيجية اقتصادية تهدف إلى تنويع القاعدة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتعتمد هذه الاستراتيجية على عملية تحليل بنية وأداء الاقتصاد الكلي في دولة الإمارات العربية المتحدة والتركيز على أهم التحديات التي تواجه هذا الاقتصاد في المستقبل، وذلك لإعداد استراتيجية تنويع اقتصادي تكون أكثر دينامية وعمقاً واتساعاً.

وتهدف استراتيجية التنويع إلى تحقيق التوازن بين عناصر الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على الواردات، وخلق مصادر جديدة للثروة، وشغل موقع الريادة في منطقة الخليج العربي.[68] وتشير المراجعة الشاملة لطبيعة ومكونات اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة إلى وجود جوانب إيجابية وأخرى سلبية من أهمها:[69]

أ. نقاط القوة

- وجود احتياطيات ضخمة من النفط والغاز.
- توافر جوانب كثيرة من البنية التحتية العامة.
- انخفاض معدلات التضخم.
- النمو المستمر في قطاع تصدير السلع غير النفطية.
- ظهور مؤشرات على بدء حدوث بعض عمليات التكامل المحلية في قطاع إنتاج السلع غير النفطية.
- وجود استثمارات للقطاع الخاص في أنشطة اقتصادية مهمة مثل المناطق الحرة، وتحول القوة العاملة نحو قطاع الخدمات.

ب. نقاط الضعف

- بدء نمو الطلب على الاستهلاك في مجال الواردات المصنعة بمعدلات تفوق التوسع في الصادرات غير النفطية، مما يشكل ضغطاً على الميزان التجاري.
- ركود الإيرادات الحكومية منذ نهاية الثمانينيات، وبدء تدهورها منذ منتصف التسعينيات، وإمكانية استمرار هذا التدهور في المستقبل.

- تحول الاستثمارات الصناعية من المعدات إلى التشييد والابتعاد عن الصناعات التحويلية الموجهة للخدمات.
- ارتفاع معدلات الاستهلاك وانخفاض معدلات الإنتاجية في الاقتصاد، مما قلل من قدرة الاقتصاد على الادخار.
- وجود قوة عمل غير ماهرة، مما يكرس استمرار مستوى الإنتاجية المنخفض للقوة العاملة بوجه عام.

ونظراً إلى أن عولمة الأسواق تعني زيادة الحرية في حركة البضائع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد، وربما الأهم من ذلك كله المعلومات، فقد أصبحت هناك قواعد جديدة تملي على الدول الكيفية التي يمكن بها توليد قيمة اقتصادية مضافة وكيفية الحفاظ عليها، وأصبح التنافس في التصدير عملاً أساسياً في الأداء الاقتصادي. وتمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة بعض الخصائص التي قد تزيد من قدرتها التنافسية؛ وهي توافر الموارد الطبيعية، ووجودها في موقع جغرافي استراتيجي، وتبنيها لسياسات عامة مساندة لعملية التصنيع، مع توافر التسهيلات التي تقدمها الخدمات المالية والمصرفية لتمويل هذه الصناعات.[70]

إن استراتيجية التنويع الاقتصادي المقترحة لدولة الإمارات العربية المتحدة تقوم على ستة تجمعات صناعية تشكل أهمية حيوية لاقتصاد الدولة وتمثل فرصاً لتنويع اقتصادها، وهي النفط والغاز، والخدمات المالية، وتقنية المعلومات، والمستحضرات الصيدلانية، وخدمات التركيب والصيانة والإصلاح، وصناعة الأسماك والمنتجات البحرية.[71] وفي المستقبل يلزم الاهتمام بالصناعات التي تركز على التصدير ويبلغ عددها نحو ثمانين صناعة موزعة على ستة قطاعات اقتصادية عريضة هي: التقنية العالية،

والتصنيع، والخدمات ذات القيمة المضافة، والسياحة، وخدمات النقل، والصناعات القائمة على الموارد الطبيعية.[72]

وتمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة فرصة لتطوير صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات، ولا سيما أنها تمتلك احتياطيات هائلة من الثروة النفطية تمثل بعداً استراتيجياً مهماً على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وقد قدر احتياطي النفط المؤكد في الدولة بنهاية عام 2001 بنحو 97.8 مليار برميل، بنسبة 9.3٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد للنفط، وبما يجعلها تحتل المرتبة الثالثة على مستوى العالم من حيث حجم الاحتياطي المؤكد بعد المملكة العربية السعودية والعراق.[73] كما بلغ إنتاج الدولة من النفط عام 2001 نحو 2.4 مليون برميل في اليوم، بنسبة تبلغ نحو 3.2٪ من إجمالي الإنتاج العالمي.[74] ومن خلال هذه التقديرات فإن بإمكان دولة الإمارات العربية المتحدة أن تواصل إنتاج النفط لمدة تتجاوز 130 عاماً بمعدلات الإنتاج الحالية نفسها، بما يجعل منها أحد المصادر الأساسية للإمداد بالنفط على المستوى العالمي إلى ما بعد القرن الحالي. وفي الوقت نفسه، يقدر الاحتياطي من الغاز الطبيعي بالدولة بنحو 6 ترليونات متر مكعب، بنسبة تبلغ نحو 3.9٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي، وبما يجعلها تحتل المرتبة الرابعة على مستوى العالم بعد روسيا وإيران ودولة قطر.[75] كما بلغ إنتاج الغاز الطبيعي خلال العام نفسه أيضاً 41.3 مليار متر مكعب، بنسبة 1.7٪ من إجمالي الإنتاج العالمي.[76] وبناءً على هذه التقديرات، فإن بإمكان دولة الإمارات العربية المتحدة أن تواصل إنتاج الغاز لمدة تتجاوز 160 عاماً (أي حتى النصف الثاني من القرن الثاني والعشرين) بمعدلات الإنتاج الحالية.

ورغم ما تبذله دولة الإمارات العربية المتحدة من جهود كبيرة من أجل تنويع قاعدتها الاقتصادية ومصادر الدخل بها، وما تم تحقيقه من تطور ونمو في القطاعات غير النفطية، فإن القطاع النفطي ما زال يعد أهم قطاعات الاقتصاد الوطني، ومصدراً أساسياً من مصادر الدخل، الأمر الذي يجعل من عملية التوسع في الطاقة الإنتاجية للنفط وتطوير القطاع النفطي إحدى الأولويات الاستراتيجية المهمة للدولة لضمان الاستمرار في توفير قدر مناسب من الإيرادات اللازمة لمختلف عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب الوفاء باحتياجات السوق العالمية من نفط دولة الإمارات العربية المتحدة. وإضافة إلى ما تتطلبه عملية تطوير قطاع النفط والتوسع في الطاقة الإنتاجية له من توفير لأحدث التقنيات العالمية المتاحة في هذا المجال ونقل للمعرفة التي تمتلكها شركات النفط العالمية الكبرى، فإنها في الوقت نفسه تتطلب توفير حجم كبير من الاستثمارات. وفي ظل اتجاه شركات النفط العالمية إلى عمليات الاندماج وإعادة الهيكلة، والتقلبات في أسعار النفط في السوق العالمية وتوجه الدولة إلى تنويع قاعدتها الاقتصادية ومصادر دخلها، فإن كلا المطلبين يعد في حد ذاته أحد التحديات المهمة التي يواجهها القطاع النفطي بالدولة.

تنمية الموارد البشرية

تمثل تنمية الموارد البشرية أحد التحديات الرئيسية، ولا سيما أن المتغيرات الاقتصادية والتطورات العلمية قد جعلت من القوى العاملة المؤهلة التي تمتلك المعرفة أساساً لإحراز التقدم والتطور في المجتمع. ويؤدي التعليم والبحث العلمي دوراً مركزياً في هذا الصدد. ويعتبر ذلك

أحد التحديات التي تطرح نفسها بقوة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويثير أسئلة حول قدرة النظم والهياكل التعليمية في الدولة على التكيف مع هذه المتغيرات. كما أن الخلل في التركيبة السكانية يمثل تحدياً آخر للتنمية البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث يؤثر سلبياً في جميع مؤشرات التنمية البشرية، فضلاً عن تأثيره المباشر في خطط التوطين والإحلال التي تمثل هدفاً استراتيجياً للدولة في الوقت الراهن. ونتعرض فيما يلي للتحديات التي تواجه تطوير التعليم والبحث العلمي، والخلل في التركيبة السكانية ومحاولة وضع الحلول المناسبة لها.

1. تطوير التعليم والبحث العلمي

شهد قطاع التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة تطوراً كمياً ملحوظاً، [77] ومع وجود تطور أفقي واضح في التعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة فإن هناك ضرورة للنظر إلى تطوير التعليم من منظوره الرأسي، أي من الناحية النوعية. والتساؤل الملح الآن يدور حول ما إذا كانت مخرجات هذا التعليم على المستوى الذي يؤهلها للإسهام في التنمية الشاملة للمجتمع.

ومن خلال رصد الوضع الراهن نجد أن عدد الطلبة المواطنين الناجحين في امتحان الثانوية العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة قد ارتفع من 2475 طالباً وطالبة عام 1983/ 1984، أي بنسبة 57.9٪ من إجمالي الطلبة الناجحين، ليصل إلى 14181 طالباً وطالبة عام 2001/ 2002، أي بنسبة 62.8٪ من إجمالي الطلبة الناجحين. [78]

ويتوجه معظم الطلبة الناجحين في الثانوية العامة الذين تؤهلهم معدلاتهم الدراسية بطبيعة الحال إلى استكمال دراستهم الجامعية سواء

داخل الدولة أو خارجها. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة يوجد العديد من مؤسسات التعليم العالي، التي تنقسم إلى أربع فئات هي: مؤسسات التعليم العالي الحكومية، ومؤسسات التعليم العالي الخاصة، وفروع مؤسسات خارجية للتعليم العالي، ومراكز الخدمات الجامعية لتسجيل الطلاب في الخارج.

ويبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الحكومية حتى الآن ثلاث مؤسسات هي: جامعة الإمارات العربية المتحدة، وكليات التقنية العليا، وجامعة زايد. وقد بلغ إجمالي عدد خريجي جامعة الإمارات منذ الدفعة الأولى عام 1980/ 1981 وحتى الدفعة الحادية والعشرين عام 2000/ 2001 نحو 29498 طالباً وطالبة. وقد بلغ مجموع الطلبة المنتظمين بجامعة الإمارات عام 2001/ 2002 نحو 15197 طالباً وطالبة، تشكل الإناث منهم نسبة 74.8٪، وهي نسبة عالية جداً.[79]

في حين بلغ إجمالي خريجي كليات التقنية العليا منذ إنشائها في تشرين الأول/ أكتوبر 1988 وحتى العام الدراسي 2001/ 2002 نحو 11573 طالباً وطالبة. وقد بلغ عدد الخريجين عام 2001/ 2002 نحو 3329 طالباً وطالبة.[80] والتخصصات الرئيسية التي تطرحها الكليات هي: إدارة الأعمال، وتكنولوجيا الهندسة، وتكنولوجيا الاتصال الإعلامي، وتكنولوجيا المعلومات، والعلوم الصحية، والتربية.

أما جامعة زايد التي أنشئت في 9 آذار/ مارس 1998، فقد بدأت الدراسة فيها في 5 أيلول/ سبتمبر 1998، وهي مخصصة للمواطنات فقط. وقد بلغ مجموع الطالبات المسجلات في الجامعة 2245 طالبة وذلك للعام الدراسي 2002/ 2003 منهن 1045 طالبة في فرع أبوظبي و1200 طالبة في

فرع دبي.[81] وتضم الجامعة ست كليات هي: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وكلية علوم الإدارة، وكلية الاتصال والإعلام، وكلية نظم المعلومات، وكلية التربية، وكلية علوم الأسرة. وتعتبر الدراسة في السنتين الأولى والثانية تمهيدية، وتبدأ الدراسة التخصصية من السنة الثالثة في الكليات الست.[82]

ويبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الخاص المرخصة 16 مؤسسة موزعة على إمارات الدولة المختلفة، بلغ نصيب إمارة دبي من هذه المؤسسات 10 مؤسسات أي بنسبة 66.7٪، بينما تستأثر الشارقة بثلاث مؤسسات. وتتوزع أفرع ثلاث مؤسسات على إمارة أبوظبي والشارقة وعجمان. وقد بلغ عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الخاصة المرخصة للعام 2002/ 2001 نحو 19159 طالباً وطالبة منهم 7176 مواطناً، أي بنسبة 37.5٪، والنسبة الباقية لغير المواطنين (62.5٪).[83]

كل ما سبق يؤكد حقيقة التطور الكمي في التعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة، ولكن الدراسة التحليلية لواقع التعليم ونوعيته تبرز العديد من التحديات، من أهمها ما يلي:

أ. انخفاض معدل ما تنفقه الدولة على التعليم العام مقارنة بالدول المتقدمة والدول المتوسطة النمو، فعلى سبيل المثال نجد أن معدل إنفاق دولة الإمارات العربية المتحدة على التعليم العام 1.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تصل هذه النسبة في الدول المتقدمة في التنمية البشرية مثل السويد إلى 8.3٪ والنرويج 7.7٪، وتصل في الدول المتوسطة التنمية البشرية مثل كوبا إلى 6.7٪.[84]

ب. غلبة العنصر النسائي على مخرجات التعليم العالي، رغم أن معظمهن لا يدخلن سوق العمل.

جـ. ارتفاع عدد خريجي الثانوية العامة أدى إلى انتشار مؤسسات التعليم العالي الخاصة، وقد ساعد ذلك على تنامي فرص استقرار أبناء الوافدين على أرض الدولة، كما أن خريجي الجامعات الخاصة من الوافدين أصبحوا ينافسون خريجي الجامعات المواطنين في فرص العمل المتاحة، وقد ساهم ذلك في تعميق خلل التركيبة السكانية.

د. عدم وجود تخطيط للموارد البشرية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل.

هـ. ضرورة مواكبة التعليم والبحث العلمي للتطورات العالمية في مجالات التقنية والمعلومات والاتصالات ووسائل وطرق التعليم والبحث العلمي.

و. الاستفادة من المفاهيم والخصائص الجديدة التي بدأت تدخل في أنظمة التعليم في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية التي ترغب في إحداث نقلة نوعية في التعليم لتتمكن من مواجهة تحديات المستقبل وحل الإشكاليات التي تعترض مسيرة التطوير في كل مجالات الحياة. وتمثل هذه المفاهيم والخصائص أسساً ينبغي تضمينها داخل مكونات العملية التعليمية عامة، بدءاً من النظم والهياكل الإدارية، وانتهاء بالمباني والمنشآت، مروراً بالمناهج ووسائل القياس والتقويم وتأهيل المعلمين وتدريبهم. وعلى سبيل المثال ينتشر في العالم اليوم التعليم المفتوح والتعليم عن بعد والمدارس الذكية.

ز. العمل على نشر سمات التعليم الحديث التي تتمثل في: تعزيز روح الابتكار والإبداع، وتلبية احتياجات الثورة التقنية، ووضع منهاج مرن ومتجاوب مع المتغيرات، وتنمية المهارات الأساسية اللازمة لسوق العمل وأبرزها القدرة على التعامل مع الحاسوب وإتقان اللغات،[85] والتعلم المستمر، لأن التعلم مدى الحياة سوف يمثل السمة المميزة لمعظم المجتمعات الناجحة والمنتجة في القرن الحادي والعشرين.

وإذا انتقلنا إلى قضية البحث العلمي والتطوير، نجد أن هناك علاقة طردية بين نظم البحث والتطوير ومنظومة التعليم، فكلما تطور التعليم وبخاصة التعليم العالي في الدولة، زادت كفاءات وقدرات العاملين في مجال البحث العلمي والتطوير، كما أن البحث والتطوير مسألة جوهرية لتحقيق التنمية وضمان الأمن.

ولا يزال مستوى تمويل البحث العلمي في العالم العربي عامة، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص، من أكثر المستويات انخفاضاً في العالم؛ فقد بلغ معدل الإنفاق في العالم العربي على تطوير البحث العلمي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي 0.14٪ فقط، مقابل 2.9٪ في اليابان و1.62٪ في كوبا.[86]

ويتطلب حفز البحث والتطوير جهوداً مكثفة لتطوير البيئة الاجتماعية والعلمية والتجارية والتشريعات بغرض تعزيز مجالات البحث والتطوير المختلفة.[87] ولابد من أن تعمل المؤسسات الأكاديمية في دولة الإمارات العربية المتحدة على أربع ركائز لتفعيل البحث العلمي والتطوير ورعاية

مجهودات البحث والتطوير في الدولة، وهي:[88] أولاً، أن ينطلق تحديد أولويات البحث العلمي من منظور الاحتياجات المحلية والإقليمية والعالمية، بمعنى أن يتم وضع خطة دورية للبحث العلمي لحل المشكلات وعلاج القضايا التي تواجه المجتمع داخلياً وخارجياً مثل الصحة والبيئة وإدارة الأزمات والكوارث والاقتصاد والتعليم ونظم الإدارة الحديثة. ثانياً، تجميع المعرفة ونشرها، لأن المستقبل سيعتمد على المعرفة ومدى توافرها وسيكون للبحث العلمي والتطوير دور رئيسي في هذا الصدد. ثالثاً، تعبئة موارد الحكومة والقطاع الخاص لتمويل البحث والتطوير في كافة المجالات بما يحقق زيادة الإنتاج وتقليل التكلفة وتطوير الأداء والمساعدة على تحقيق التنمية الشاملة. رابعاً، تنمية وتطوير الموارد البشرية لتأهيل القيادات المستقبلية القادرة على العمل في مجال البحث والتطوير.

2. الخلل في التركيبة السكانية

تعاني دولة الإمارات العربية المتحدة مشكلةً جوهرية ممثلة في الخلل في التركيبة السكانية، ونسبة هذا الخلل ليست مرتفعة قياساً إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فحسب، بل تمثل حالة فريدة على مستوى العالم أجمع، حيث انخفضت نسبة المواطنين إلى جملة عدد السكان من نحو 63٪ عام 1968[89] إلى نحو 25٪ عام 2001.[90] وإذا ما سارت الأمور على ما هي عليه الآن فإن التقديرات المستقبلية تشير إلى أن نسبة المواطنين سوف تتدنى إلى أقل من ذلك.[91]

ويوجد العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور المشكلة وتفاقمها، من أهمها: زيادة الطلب على القوى العاملة الوافدة في ظل النقص الكبير في

الأيدي العاملة المواطنة، وتنامي ظاهرة المتاجرة بتأشيرات العمل، والتوسع في منح الرخص التجارية من قبل البلديات في إمارات الدولة المختلفة دون وجود آلية للتنسيق فيما بينها، والزيادة الطبيعية للوافدين عن طريق التوالد التي فاقت نسبة توالد المواطنين.

وقد نتج هذا الخلل في التركيبة السكانية عن وجود أعداد كبيرة من القوى العاملة الأجنبية تهيمن على سوق العمل، فقد ارتفع حجم القوى العاملة في الدولة من 296.516 عاملاً عام 1975[92] إلى 1,335,894 عاملاً عام 1995،[93] ثم إلى 2.355,082 عاملاً بنهاية عام 2000.[94] وقد انخفضت نسبة القوى العاملة المواطنة من جملة قوى العمل من 15.3٪ حسب تعداد عام 1975 إلى 9.1٪ حسب تعداد السكان لعام 1995، ثم إلى 6.9٪ عام 2000.[95] ويفوق متوسط نسبة النمو السنوي للقوى العاملة الوافدة مثيله لدى القوى العاملة المواطنة، حيث كان 5.9٪ للمواطنين و12.5٪ للوافدين وذلك في الفترة 1995 - 2000.[96] وعلى الرغم من صدور العديد من القوانين والتشريعات والقرارات التي تهدف إلى تنظيم دخول وإقامة الأجانب والحد من دخول القوى العاملة الأجنبية الفائضة أو غير الماهرة، فإنها في الواقع لم تسهم بفاعلية في الحد من تفاقم هذا الخلل، حيث ارتفع عدد أذونات الدخول للعمل خلال السنوات العشر الماضية، ويلاحظ أن القطاع الخاص له نصيب كبير من هذه الأذونات، وقد استأثرت الجنسيات الآسيوية بالنصيب الأكبر منها (نحو 81٪).[97]

أهم مظاهر الخلل في التركيبة السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة:

- عدم التناسق بين فئات العمر بين مجتمع المواطنين ومجتمع الوافدين، حيث يتميز مجتمع المواطنين بصغر السن بينما يتميز مجتمع الوافدين بكبر السن.

- بلغت نسبة الموظفين المواطنين إلى جملة الموظفين العاملين في الوزارات الاتحادية 44.5٪ عام 2000.[98] كما يلاحظ انخفاض نسبة الموظفين المواطنين العاملين في الدوائر المحلية في الدولة، فمثلاً في الدوائر المحلية لإمارة أبوظبي نجد أن نسبة الموظفين المواطنين نحو 18.2٪ عام 2001.[99] فضلاً عن تدني نسبة المواطنين العاملين في المرافق الحيوية مثل دوائر الكهرباء والماء والمطارات والمواني وشركات النفط والاتصالات والأجهزة الإعلامية، حيث لم تتعد نسبتهم 24.1٪.[100] وتبلغ نسبة المواطنين العاملين في القطاع المصرفي إلى جملة العاملين فيه نحو 15.4٪ فقط، حسب إحصاءات عام 2000.[101]

- انتشار ظاهرة القوى العاملة الهامشية؛ مثل بائعي الصحف في الطرقات والحمالين ومنظفي السيارات والباعة المتجولين، وهؤلاء لا يضيفون أي قيمة لاقتصاد الدولة.

- ارتفاع عدد مؤسسات وهيئات الجاليات الأجنبية وبخاصة الآسيوية؛ مثل النوادي والجمعيات والمدارس، مما يدعم القدرة التنظيمية لهذه الجاليات وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الدولة.

- انتشار المنشآت التعليمية الخاصة، حيث يوجد نحو 439 مدرسة خاصة على أرض الدولة (روضة، ابتدائي، إعدادي، ثانوي) يدرس فيها 250.524 طالباً وطالبة منهم 198,126 طالباً وطالبة من غير المواطنين، وذلك حسب إحصاءات العام الدراسي 2000/ 2001 .[102] كما ارتفع عدد الجامعات الخاصة المرخصة في الدولة إلى 14 جامعة، وهي تستوعب المواطنين وغير المواطنين من داخل الدولة وخارجها.[103] بالإضافة إلى ظاهرة انتشار المعاهد التعليمية التي تقوم بالتدريب في مجال الحاسوب، وأعمال السكرتارية، وتعليم اللغات، والإدارة، والموسيقى، والخياطة والمهارات اليدوية . . . إلخ، والتي يبلغ عددها نحو 243 معهداً.[104]

- ارتفاع عدد سيارات الأجرة بالنسبة إلى عدد السكان وهيمنة فئة آسيوية معينة على هذا القطاع، فقد بلغ إجمالي عدد سيارات الأجرة حوالي 31652 سيارة في الدولة بنهاية عام 2000،[105] وهي نسبة عالية جداً مقارنة بعدد سكان الدولة، كما أنها من أعلى النسب ببقية دول الخليج العربية.

- وجود عدد ضخم من المنشآت الصغيرة، وقد بلغ عدد المنشآت المسجلة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمختلف أحجامها بنهاية عام 2000 نحو 350 ألف منشأة منها 48.6٪ منشأة عاملة (أي نحو 170 ألف منشأة) والباقي 51.4٪ عبارة عن منشأة غير نشطة (أي نحو 180 ألف منشأة) أو يمكن اعتبارها منشآت وهمية يقتصر نشاطها فقط على الاتجار بالتأشيرات وجلب العمالة الأجنبية.[106]

- التزايد المستمر في أعداد خدم المنازل، من خلال الالتفاف على الشروط التي يمكن بموجبها استقدام خدم المنازل، ويذكر في هذا

الصدد أن وزارة الداخلية أصدرت خلال عام 2000 وحده 123,660 إذن دخول لخدم المنازل.[107]

- وجود أعداد كبيرة من العمال اليوميين الذين يعملون في البلديات في مجال النظافة والصحة والزراعة وغيرها، ففي بلدية أبوظبي مثلاً يعمل نحو 19906 من العمال اليوميين.[108] وهنا نجد أن التوسع في استخدام الوسائل التقنية يؤدي إلى تخفيض عدد هذه العمالة.

وعلى الرغم من أن القوى العاملة الوافدة قد ساعدت بشكل إيجابي على تنفيذ مشروعات البنى التحتية والمشروعات العمرانية والاقتصادية المختلفة، فإن وجود هذا الكم الكبير من الوافدين سوف يكون له الكثير من الآثار السلبية من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، نذكر منها:

أ. التأثيرات السياسية

- قد تطالب الجاليات الأجنبية بتطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق العمالة المهاجرة، مما يتيح لها فرض سيطرتها السياسية والاقتصادية.
- احتمال قيام الجاليات الأجنبية بنقل نزاعاتها وانتماءاتها السياسية والطائفية إلى داخل الدولة، أو إثارة الاضطرابات بهدف تحقيق مصالح ذاتية.
- احتمال تشكيل تنظيمات نقابية أو أحزاب سياسية سرية وسط الجاليات الأجنبية للدفاع عن حقوقها، وقد تقوم دول المنشأ بدعم هذا التوجه مما قد يثير القلاقل ويعطل عجلة الإنتاج في الدولة.

- إن تركز بعض الجنسيات في مناطق معينة قد يمهد الطريق لنشوء مجتمعات منعزلة لا تخضع لسيطرة الدولة.

ب. التأثيرات الأمنية

- ارتفاع معدل الجرائم وظهور أنواع جديدة من الجرائم لم يألفها مجتمع دولة الإمارات. وتشير إحصاءات وزارة الداخلية لعام 2000 إلى أن 82٪ من المتهمين بارتكاب جرائم في الدولة من الوافدين.[109]
- ارتفاع تكلفة حفظ الأمن، حيث تصبح هناك حاجة مستمرة ومتزايدة إلى دعم أجهزة الشرطة والأمن.
- صعوبة السيطرة على الوافدين وملاحقتهم، كما أن بعضهم يعيش في مجتمعات مغلقة تخرج عن نطاق السيطرة الأمنية.
- المطالبة بالإقامة الدائمة بالدولة، والحق في الحصول على الجنسية الإماراتية.

جـ. التأثيرات الاقتصادية

- زيادة النفقات الحكومية على الخدمات المتعلقة بالأمن والصحة والتعليم ودعم السلع الاستهلاكية مما يؤثر في حجم الأموال المخصصة لأغراض التنمية.
- سيطرة القوى العاملة الوافدة على سوق العمل، حيث تشكل العمالة المواطنة 6.9٪ من إجمالي القوى العاملة حسب تقديرات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية لعام 2000.

- سيطرة القوى العاملة الوافدة على القطاع الخاص في الدولة، حيث تبلغ نسبتها نحو 98.7٪ من إجمالي القوى العاملة فيه، وذلك للعام 2000. [110] مما يمثل خطورة كبيرة على الدولة وتسيير عجلة الاقتصاد بها.

- التحويلات المالية الكبيرة للعمالة الوافدة إلى مواطنها الأصلية سوف تؤثر سلبياً في ميزان المدفوعات، وتحد من التطور الاقتصادي للبلاد.

- أدت زيادة استقدام القوى العاملة الوافدة الرخيصة إلى تدني مستوى الأجور، حيث انخفضت حصة الفرد من المتوسط العام للأجر إلى 35 ألف درهم في عام 1998، [111] كما أدى استقدام القوى العاملة الوافدة بمعدلات كبيرة إلى بدء ظهور البطالة بين المواطنين.

- بدأت القوى العاملة الأجنبية تُحْكِم قبضتها على اقتصاد الدولة بكافة جوانبه، مع وجود غير مؤثر للمواطنين الذين اكتفى بعضهم بالوظيفة الحكومية، والبعض الآخر بملكية وتأجير العقارات والرخص التجارية.

د. التأثيرات الاجتماعية

- عدم التجانس في المجتمع نتيجة اختلاف العادات والتقاليد، الأمر الذي سيؤثر في هوية المجتمع على المدى البعيد.

- جلب بعض الأمراض المتوطنة في البلدان المصدرة للعمالة، مثل التهاب الكبد الوبائي والكوليرا والملاريا.

- ازدياد نسبة التزاوج بين المواطنين والأجنبيات مما قد يؤدي مستقبلاً إلى وجود أجيال ذات ولاء مزدوج، كما أن تأثير الأم الأجنبية في أطفالها سيكون كبيراً من حيث الدين واللغة والعادات والتقاليد.

- تأثر الأطفال المواطنين بما تحمله المربيات والخادمات الأجنبيات من ثقافات مختلفة.
- الاستعمال المكثف للغة الإنجليزية حتى في المخاطبات الرسمية نتيجة ارتفاع عدد الناطقين بها، مما قلل فرص المواطنين في العمل ولا سيما في القطاع الخاص، وأثر سلبياً في الهوية العربية للدولة.

ما الحـــل؟

تعتبر سوق العمل وما طرأ عليها من تحولات بنائية السبب الرئيسي فيما وصل إليه الوضع من خلل في التركيبة السكانية بالدولة، وبالتالي يجب أن يركز العلاج على هذا الجانب. إن معالجة وضع العمالة في القطاع الخاص لا تتم بمعزل عن التوجه الاقتصادي العام للدولة. إذ يحتاج الأمر أولاً إلى علاج داخلي يتمثل في إحداث تغيير اقتصادي شامل يمهد لإعادة تشكيل اقتصاد الدولة وصياغة القطاعات الاقتصادية من جديد، بحيث يكون المواطن الإماراتي على وجه التحديد وسيلة التنمية وهدفها في آن واحد. ولذلك تبرز ضرورة التخطيط الاستراتيجي لحل هذه المشكلة، وذلك من خلال المقترحات التالية:

أ. أن تتبع دولة الإمارات العربية المتحدة نظام التخطيط الاقتصادي كمنهج لإدارة اقتصادها، وذلك عبر تنفيذ خطط تنمية اقتصادية واجتماعية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى.

ب. تعديل المادة (120) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، بإضافة بند إلى البنود التسعة عشر التي ينفرد الاتحاد بالتشريع والتنفيذ فيها، والبند المقترح إضافته هو: «إصدار وإلغاء الرخص التجارية

للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، الصناعية والتجارية والخدمية». وهذا البند سيمكن الدولة من نقل عملية إصدار الرخص من الدوائر المحلية إلى الحكومة الاتحادية، مما سيمكن الدولة من التحكم في عملية إصدار الرخص التجارية، ومنع المتاجرة في الرخص، ومحاربة ظاهرة المنشآت الوهمية التي تتاجر في التأشيرات.

جـ. إعادة النظر في نظام الكفالة الحالي، وإعداد نظام يتم بمقتضاه سحب صلاحية الكفالة من المواطنين، وأن تقوم الدولة بدلاً من الأفراد باستقدام حاجاتهم من القوى العاملة، ويقترح أن يبدأ تطبيق هذا النظام بالتدريج، على أن يتم تطبيقه أولاً على أصحاب المنشآت الصغيرة.

خاتمة

يواجه العالم في بداية الألفية الثالثة العديد من التغيرات السياسية والتقنية والاقتصادية والثقافية والأمنية، وهذه التغيرات تفرض تحديات مختلفة ومتداخلة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، ومن ثم فإن مواجهتها تحتاج قبل كل شيء إلى تضافر الجهود بين المواطن والمجتمع والدولة. وإذا لم يتم اشتراك كل هؤلاء في التخطيط للمستقبل وتحمل المسؤولية والمساهمة بوعي وإخلاص في مواجهة هذه التحديات سواء الراهنة أو المحتملة، فإن ما تم طرحه من ملامح التغير على المستوى العالمي سوف تكون له آثاره السلبية على دولة الإمارات العربية المتحدة. وسوف ينعكس ذلك بالضرورة على خطط التنمية ومستوى الخدمات المقدمة للمواطن ونصيبه من الرعاية الاجتماعية والدخل القومي.

يُعد الدور المنوط بالمواطنين في هذا الشأن واجباً وطنياً يعبر عن انتمائهم الصادق والعملي إلى دولتهم. وقد تبدو المساهمة المطلوبة من المواطنين عسيرة نوعاً ما، وتستلزم التخلي عن بعض مظاهر الرفاهية، كما هي الحال في قضية العمالة الوافدة أو خدم المنازل أو تغيير نمط الإنفاق، ولكن مهما كانت الصعوبات التي تمكن مواجهتها على المدى القريب فإنها لا يمكن أن تقارن بالأضرار التي سيتحملها المواطنون جميعاً على المدى البعيد.

تعتبر التحديات التي سيواجهها الأمن القومي لدولة الإمارات العربية المتحدة بمفهومه الشامل خلال السنوات القادمة عديدة وصعبة، ولن يكون بإمكان أي مجتمع في القرن الحادي والعشرين العيش بمعزل عن كل ما يقع في العالم من أحداث. فكل ما يبدو تحدياً خارجياً هو مرتبط بالداخل بالضرورة، وما لم نكن واعين لانعكاسات الأحداث وأبعادها فإننا قد نفاجأ بآثارها السلبية وتداعياتها التي يصعب عندئذ مواجهتها ومعالجتها. وما تم طرحه في الصفحات السابقة إنما هو محاولة لاستقراء الواقع لفهم تداعياته المستقبلية، ومن الضروري إعادة النظر فيها دائماً وإضافة ما قد تحمله الأحداث المستقبلية من تطورات وتغيرات.

إن من بين التحديات التي تواجهنا ما هو ثابت، وسوف يظل يفرض نفسه علينا بقوة مهما كانت المتغيرات العالمية، مثل تطوير التعليم والبحث العلمي وتنمية الموارد البشرية وتعميق المشاركة السياسية وعلاج الخلل في التركيبة السكانية وتنويع القاعدة الاقتصادية، ومنها ما هو متغير نتيجة للتطورات العالمية والتحولات الكبرى في مختلف مجالات الحياة.

ونظراً إلى أن الجامعة هي عقل الأمة، وطلبتها هم طليعة التطوير وصناع الغد، وهم ذخيرتها الحقيقية في مواجهة كل الصعاب والمعوقات، فإن الدور المنوط بطلبة الجامعة وخريجيها دور رئيسي وجوهري لإنجاز التقدم وصياغة المستقبل وتحقيق الأهداف الوطنية الكبرى. لذا ندعوهم لتحمل المسؤولية والمشاركة بفاعلية في رسم مستقبل واعد للدولة وبناء حاضرها الزاهر متسلحين بالعلم ومكارم الأخلاق.

الهوامش

انظر:

Michio Kaku, *Visions: How Science Will Revolutionize the 21st Century* (New York: Alfred A. Knopf, 1998), 7.

2. انظر: Ibid., 8 . ولمزيد من المعلومات حول نظرية الكم انظر:

Mara Beller, *Quantum Dialogue: The Making of a Revolution* (UK: 1999).

3. انظر: Ibid., 9 . ولمزيد من المعلومات حول نظرية الجزيء الحيوي انظر:

Arnold Thackray, ed., *Private Science: Biotechnology and the Rise of the Molecular Science* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1998).

4. Ibid., 8.

5. Ibid., 10.

6. Ibid., 11-12.

7. لمزيد من المعلومات انظر كتاب:

Kenichi Ohmae, *The End of the Nation State* (New York: Free Press, 1995).

8. لمزيد من المعلومات انظر كتاب:

Economic Globalization and Culture: A Discussion with Francis Fukuyama (Merrill Lynch, April 2002).

يؤكد فوكوياما في كتابه «**نهاية التاريخ**» أن المنطق الاقتصادي للعلم الحديث والنضال من أجل الوصول إلى مكانة مرموقة، أديا إلى انهيار النظم الاستبدادية اليمينية أو اليسارية على حد سواء، وإقامة الديمقراطيات الرأسمالية الليبرالية باعتبارها سقف التطور التاريخي، وأن العالم إذا امتلأ بالديمقراطيات الليبرالية ولم يعد به طغيان أو استبداد ملموس يتطلب الجهاد ضده، فإن البشر سيجاهدون

للصراع من أجل الصراع، لأنهم لا يتخيلون الحياة في العالم دون صراع، ومن هنا ستكون «نهاية التاريخ».

Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (London: Hamish Hamilton, 1992).

9. انظر:

David Held, et al., *Global Transformations: Politics, Economics and Culture* (Cambridge: Polity Press, 2000), 3.

10. انظر:

Smith Strange, *The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), 4.

11. David Held, et al., *Global Transformations*, op. cit, 4.

12. M. Albrow, *The Global Age* (Cambridge: Polity Press, 1996), 85.

13. انظر:

Fred Halliday, "Globalisation: Good or Bad?" LSE Roundtable discussion, October 2000, 8.

14. لمزيد من المعلومات انظر:

W. Ruigrok and R. Tulder, *The Logic of International Restructuring* (London: Routledge, 1995).

15. انظر:

D. Gordon, "The Global Economy: New Edifice of Crumbling Foundations?" *New Left Review* (1988), 68.

16. انظر:

Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilization and the Remaking of World Order* (New York: Simon & Schuster, 1996), 91.

17. انظر:

Anthony Giddens, "Globalization: A Keynote Address," UNRISD News, 15.

Anthony Giddens, *The Consequences of Modernity* (Cambridge: Polity Press, 1990), 32.

18. انظر:

A. Hoogelt, *Globalization and the Postcolonial World: The New Political Economy of Development* (London: Macmillan, 1997), 51.

19. يرجع إلى:

J. Ruggie, *Winning the Peace: America and World Order in the New Era* (New York: Columbia University Press, 1996).

20. انظر:

James Rosenau, *Along the Domestic-Foreign Frontier* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), 4-5.

21. David Held, et al., *Global Transformations*, op. cit., 16.

22. يرجع إلى: أسامة أمين الخولي (محرر)، **العرب والعولمة**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: الطبعة الأولى، 1998)، ص 388-389.

23. انظر:

"World Wide eCommerce Growth," Forrester Research, Inc., 2002, 4.

24. انظر:

Allen Miller, *Digital Planet 2002: The Global Information Economy* (WITSA: Executive Summary), 1.

25. http://www.nua.net/surveys/how_Many_Online/index.html.

26. انظر:

Martin Irvine, *Global Cyberculture Reconsidered: Cyberspace, Identity, and the Global Informational City* (Washington: Georgetown University, 2000), 3.

27. انظر: جفال عمار، «قوى ومؤسسات العولمة: التجليات والاستجابة العربية»، مجلة **شؤون الأوسط**، العدد 107 (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية - صيف 2002)، ص 34.

28. انظر: نبيل مرزوق «حول العولمة والنظام الاقتصادي الجديد»، مجلة **الطريق** (يوليو - أغسطس 1997)، ص 22.

29. انظر:

World Trade Organization (WTO), World Trade in Commercial Services by Selected Region and Economy, August 2002, 2.

30. انظر:

Almanac of Business and Industry (The Largest U.S. Corporate Mergers, Acquisitions and Spinoffs. 1998), 1.

31. انظر:

World Trade Organization (http://www.wto.org/), Roots: From Havana to Marrakesh, 1.

32. لمزيد من المعلومات حول الاتفاقيات: أحمد جامع، **اتفاقات التجارة العالمية (الجات)** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2001).

33. انظر:

http://www.wto.org/english/thewto-e/whatis_e/inbrief-e/inbr_01-e.htm Part 2: the Organization).

34. حول دور منظمة التجارة العالمية في تسوية المنازعات انظر: خالد محمد الجمعة، "آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية"، سلسلة **دراسات استراتيجية**، العدد 64 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001).

35. انظر:

World Trade Organization (www.wto.org/), Members and Observers, 3.

36. http://www.gatt.org/r/english/thewto_e/gattmem_e.htm.wt.php, 3.

37. http://www.un.org/law/icc/general/overview.htm, 1.

38. انظر:

Canada and the International Criminal Court (History online: http://209.217.98.79/english/02-history-e/02-history-e.htm), 4.

39. للوقوف على تاريخ تطور نظرية السيادة، انظر:

F. H. Hinsley, *Sovereignty* (New York: Cambridge University Press, 1986, 2nd Edition).

40. تعتبر الدولة القومية مجتمعاً سياسياً مستقلاً له سيادته على أراضيه، وفي هذا المجتمع ينظم البشر شؤونهم. ونظراً لأن الدولة القومية تسيطر على المعابر المؤدية إليها والخارجة منها وعلى الثروات الاقتصادية والبشرية والطبيعية الموجودة فيها، فإن كيانات الدول القومية هيمنت على هيكل العلاقات السياسية الدولية لفترة امتدت إلى أكثر من ثلاثة قرون ونصف القرن. لمزيد من المعلومات والمناقشات حول الموضوع يرجع إلى الفصل المعنون: «الأراضي والعلاقات السياسية والنظام العالمي: معاهدة وستفاليا»، في كتاب:

David A. Held (ed.), *A Globalizing World? Culture, Economics, Politics* (London: Routledge, 2000), 132-134.

41. بعد حرب الثلاثين عاماً في القارة الأوربية، وافقت الملكيات الأوربية على قبول حق الحكم على أراضيها دون تدخل خارجي.

42. انظر:

Editor's Note, "Good Fences, Good Neighbors: Sovereignty's New Challenges," *Harvard International Review*, no. 4 (Winter 2001): 4.

43. انظر:

Kenichi Ohmae," The Rise of the Region State, in Globalization and the Challenges of a New Century: A Reader, edited by Patrick O'Meara, Howard D. Mehlinger and Matthew Krain (Bloomington: Indiana University Press, 2000), 93.

في مقولة مشابهة، يقول ريتشارد روزكرانس إن هناك نمطاً جديداً من الدول سيظهر وهو «الدولة الافتراضية» (الإلكترونية عبر الإنترنت)، انظر:

Richard Rosecrance, *The Rise of the Virtual State: Wealth and Power in the Coming Century* (New York: Basic Books, 1999).

44. انظر:

Stephen D. Krasner, "Think Again: Sovereignty," *Foreign Policy* (January/February 2001), 20-29.

لمزيد من الفهم للمناقشات انظر مقالة للمؤلف نفسه بعنوان:

"Rethinking the sovereign state model," *Review of International Studies* 27 (2001). 17-42.

45. انظر:

Samuel Barkin, "Resilience of the State: The Evolution and Sustainability of Sovereignty." *Harvard International Review*, no. 4 (Winter 2001): 42-46.

46. Ibid.

47. انظر:

Marc Williams, "Rethinking Sovereignty." in *Globalization: Theory and Practice, edited by Eleonore Kofman and Gillian Youngs* (London: Printer Press, 1996), 120.

48. انظر:

Benjamin Barber, "Jihad vs. McWorld," reprinted in *Globalization and the Challenges of a New Century: A Reader*, op. cit., 24.

49. انظر المناقشات في:

David A. Held, ed., *A Globalizing World? Culture, Economics, Politics*, op. cit., 60-65.

50. انظر:

Mario Vargas Llosa, "The Culture of Liberty," *Foreign Policy* (January/February 2001): 70.

51. لمزيد من المعلومات حول الهوية والثقافة انظر:

Anthony D. Smith. "Towards a Global Culture?," in David Held and Anthony McGrew, eds., *The Global Transformations Reader: An Introduction to the Globalization Debate* (Cambridge: Polity Press, 2000), 240-242.

52. Ibid, 245.

53. انظر:

"Economic Globalization and Culture." A discussion with Dr. Francis Fukuyama available on http//www.ml.com/wom1/forum/global.htm.

54. انظر:

The National Security Strategy of the United States of America (Washington, DC: The White House. September 2002). 6.

55. Ibid., 6, 13-16.

56. حول موقف السياسة الأمريكية وتوجهاتها في منطقة الشرق الأوسط، انظر:
Ibid., 17-20, 21-23.

57. انظر:

Ibid, 3-4, 6, 31. Joseph Nye, Dean of the Kennedy School of Government at Harvard University has popularized the term "soft power." See for example Joseph Nye, "The New Rome Meets the New Barbarians," *The Economist*, March 21, 2002.

58. انظر:

Samuel Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven: Yale University Press, 1968), 460-461.

59. أوضح المؤرخ الفرنسي أليكسي دو توكوفيل بذكاء في كتابه **«الديمقراطية في أمريكا»** قبل أكثر من مئة وخمسين عاماً: «إن حرية الاجتماع في القضايا السياسية لا تشكل خطراً على الاستقرار الاجتماعي كما يظن البعض. وبعد تحريض المجتمع لبعض الوقت، ربما تؤدي إلى تعزيز موقف الدولة في النهاية. . . وهذه الحكومات لا تعير اهتماماً لحقيقة أن التجمعات السياسية تنزع بشكل مدهش إلى

التكاثر وتخدم التنظيمات ذات الطبيعة المدنية، ومن خلال حرصها على تجنب الشرور الخطيرة تحرم نفسها من العلاج الفعال». انظر:

Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, Volume 2 (New York: Vintage Books Edition, 1990), 118.

60. لمزيد من المعلومات حول دور المجتمع المدني في الشرق الأوسط، انظر:

Augustus Richard Norton, *Civil Society in the Middle East*, 2 volumes (Leiden: E.J. Brill Publishers, 1995).

61. لمزيد من المعلومات حول تطور البرلمانات الخليجية، انظر:

Michael Herb, "Emir and Parliaments in the Gulf," *Journal of Democracy*, no. 4 (October 2002): 41-47.

62. انظر:

R. Hrair Dekmejian, "Forging Institutions in the Gulf Arab States," in Joseph Kechichian, ed., *Iran, Iraq, and the Arab Gulf States* (New York: Palgrave, 2001), 303.

63. انظر:

Angela Abell, *Competing with Knowledge* (London: Library Association Publishing, 2001), 4.

64. انظر:

Alan Burton-Jones, *Knowledge Capitalism: Business, Work, and Learning in the New Economy* (Oxford, Oxford University Press, 1999), 12.

65. Ibid., 3.

66. Ibid., 22.

67. انظر:

Don Tapscott, *The Digital Economy* (New York: McGraw-Hill, 1996), 44-46.

68. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **مشروع استراتيجية تنويع اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة** (الجزء الأول: ملخص تنفيذي، دراسة غير منشورة) (أبوظبي: 2001)، ص 10.

69. المصدر السابق، ص 2ـ3.

70. المصدر السابق، ص 4.

71. المصدر السابق، ص 6.

72. المصدر السابق، ص 7.

73. *BP Statistical review of world energy*, June 2002, 4.

74. Ibid., 6.

75. Ibid., 20.

76. Ibid., 22.

77. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **التعليم والعالم العربي: تحديات الألفية الثالثة** (أبوظبي: 2000)، ص 343ـ348 الجداول توضح تطور التعليم. وانظر أيضاً:

A. S. Bhalla, *Globalization, Growth and Marginalization* (New York: St. Martin's Press, 1998), 64.

78. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التربية والتعليم والشباب، قسم الإحصاء، بيانات صادرة في تشرين الأول/ أكتوبر 2002 (بيانات تم الحصول عليها عبر الاتصال المباشر مع الجهة المعنية).

79. دولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، بيانات غير منشورة، إدارة شؤون الخريجين، تشرين الأول/ أكتوبر 2002 (بيانات تم الحصول عليها عبر الاتصال المباشر مع الجهة المعنية).

80. دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، كليات التقنية العليا، إدارة القبول والتسجيل/ طلاب، وإدارة القبول والتسجيل/ طالبات، بيانات غير منشورة، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2002 (بيانات تم الحصول عليها عبر الاتصال المباشر مع الجهة المعنية).

81. دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، جامعة زايد، مركز دعم التخطيط والبحوث، بيانات غير منشورة، 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2002 (بيانات تم الحصول عليها عبر الاتصال المباشر مع الجهة المعنية).

82. المصدر السابق.

83. التقرير السنوي لسير العمل في إدارة البرامج التعليمية ومعادلة الشهادات في عام 2000، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (بيانات تم الحصول عليها عبر الاتصال المباشر مع الجهة المعنية).

84. الإحصاءات تشير للفترة 1995ـ1997، انظر:

United Nations, *Human Development Report 2002*, 178-179.

85. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **التعليم والعالم العربي: تحديات الألفية الثالثة**، مرجع سابق، ص 367ـ367.

86. الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 (حزيران/ يونيو 2002)، ص 61.

87. المرجع السابق، ص 64.

88. المرجع السابق، ص 66.

89. دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، وزارة التخطيط، أيلول/ سبتمبر 2001، وهي بيانات مستقاة من وثيقة غير منشورة لتعداد السكان للإمارات المتصالحة لسنة 1968.

90. تم تقدير هذه الأرقام بناء على نسب نمو المواطنين وتقدير عدد السكان الوافدين، بناء على بيانات وزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة حتى تموز/ يوليو 2002.

91. جمال سند السويدي، «تطورات التركيبة السكانية وسوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة»، ورقة عمل قدمت إلى لجنة التركيبة السكانية، (أبوظبي، 4 آذار/ مارس 2000).

92. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، تعداد السكان لعام 1975 (أبوظبي: دولة الإمارات العربية المتحدة)، ص 72.

93. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، تعداد السكان لعام 1995، الجزء الأول (أبوظبي: دولة الإمارات العربية المتحدة)، ص 153-154.

94. تم تقدير هذه الأرقام بناء على نسب نمو القوى العاملة المواطنة وعلى إحصاءات وزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة حتى تموز/ يوليو 2002.

95. قام الباحث بتقدير هذا الرقم بناء على نسب نمو القوى العاملة المواطنة خلال الفترة 1985-1995، طبقاً للبيانات المتاحة في تعدادات السكان للعامين المشار إليهما.

96. تعداد السكان لعام 1995، الجزء الأول 1/ 2، الصفحات 149-150، والصفحات 151-152. أما بالنسبة لأرقام عام 2000 فتم تقديرها بالنسبة للمواطنين، بناءً على نسب نمو القوى العاملة المواطنة خلال الفترة 1985-1995، وبالنسبة للوافدين تم احتساب الأرقام من واقع بيانات وزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة وتقديرات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي.

97. جمال سند السويدي، «تطورات التركيبة السكانية وسوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة»، مرجع سابق. وقد تم الاعتماد في حساب هذه النسبة على بيانات وزارة الداخلية الواردة ضمن سلسلة المجموعة الإحصائية السنوية الصادرة من وزارة الداخلية لعام 2000.

98. دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، مجلس الخدمة المدنية، بيانات غير منشورة، آذار/ مارس 2002 (بيانات تم الحصول عليها عبر الاتصال المباشر مع الجهة المعنية).

99. جريدة **الخليج**، العدد 8078 (الشارقة: 1 تموز/ يوليو 2001).

100. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية «دراسة القوى العاملة في المرافق الحيوية في دولة الإمارات العربية المتحدة» (أبوظبي: 1998) (دراسة غير منشورة).

101. دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، مصرف الإمارات المركزي، دائرة البحوث والإحصاء، بيانات غير منشورة، آذار/ مارس 2002 (بيانات تم الحصول عليها عبر الاتصال المباشر مع الجهة المعنية).

102. هذه البيانات مستقاة من مجموعة نشرات إحصائية تربوية تصدر عن إدارة المعلومات والبحوث، وزارة التربية والتعليم والشباب، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001.

103. دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، مكتب وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بيانات غير منشورة، 23 أيلول/ سبتمبر 2002 (بيانات تم الحصول عليها عبر الاتصال المباشر مع الجهة المعنية).

104. دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، وزارة التربية والتعليم والشباب، قسم الإحصاء، بيانات غير منشورة، تشرين الأول/ أكتوبر 2002 (بيانات تم الحصول عليها عبر الاتصال المباشر مع الجهة المعنية).

105. وزارة الداخلية، المجموعة الإحصائية السنوية الحادية والعشرون لعام 2000، مرجع سابق، ص 470.

106. جريدة **الخليج**، العدد 8251 (الشارقة: 21 كانون الأول/ ديسمبر 2001).

107. وزارة الداخلية، المجموعة الإحصائية السنوية الحادية والعشرون لعام 2000، مرجع سابق، ص 39.

108. دائرة التخطيط، الكتاب الإحصائي السنوي لعام 1999 (إمارة أبوظبي)، ص 89 (والرقم يشير إلى عام 1999).

109. وزارة الداخلية، المجموعة الإحصائية السنوية الحادية والعشرون لعام 2000، مرجع سابق، ص 297.

110. تقديرات مبنية على إحصاءات غير منشورة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دولة الإمارات العربية المتحدة، تشرين الأول/ أكتوبر 2001.

111. وزارة التخطيط، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 1999 (أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة)، ص 29.

نبـــذة عـــن المحاضـــر

د. جمال سند السويدي

مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، وأستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة الإمارات العربية المتحدة. سبق له أن درّس عدة مساقات، منها منهجية البحث العلمي والثقافة السياسية، والنظم السياسية المقارنة والعلاقات الدولية، في كل من جامعة الإمارات العربية المتحدة وجامعة ويسكونسن بالولايات المتحدة الأمريكية. وحصل على درجتي الماجستير والدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ويسكونسن.

كتب الدكتور جمال سند السويدي دراسات ومقالات بحثية حول العديد من الموضوعات، منها مفهوم التصورات الديمقراطية في المجتمعات العربية والغربية، والمرأة والتنمية، ومواقف الرأي العام في دولة الإمارات العربية المتحدة من أزمة الخليج الثانية.

من إصداراته بحث بعنوان: «أمن الخليج والتحدي الإيراني» نشر في دورية *Security Dialogue*. كما شارك في تأليف كتاب: «**الديمقراطية والحرب والسلام في الشرق الأوسط**». وقام الدكتور جمال سند السويدي بإعداد كتاب: «**حرب اليمن 1994: الأسباب والنتائج**»، وكتاب: «**إيران والخليج .. البحث عن الاستقرار**» باللغتين العربية والإنجليزية، كما شارك في تأليف أحد فصوله. وقد حصل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية على جائزة أفضل ناشر عن هذا الكتاب، الذي نال أيضاً جائزة أفضل كتاب نشر في عام 1997 في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، وذلك ضمن المسابقة التي نظمها معرض الشارقة الدولي

للكتاب في دورته السادسة عشرة. كما قام الدكتور جمال سند السويدي بإعداد كتاب: **«مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين»**. وشارك في تحرير كتاب **«الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية»**.

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14 . تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15 . التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16 . أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17 . الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18 . أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19 . السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20 . العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21 . أساسيات الأمن القومي : تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22 . سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23 . الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24 . النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25 . العولمة والأقلمة : اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26 . أمن دولة الإمارات العربية المتحدة : مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27 . العالم العربي وبحوث الفضاء : أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28 . الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي - الإسرائيلي
وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي:
تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية
في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60 . غسل الأموال : قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61 . معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62 . دولة الإمارات العربية المتحدة : القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63 . السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64 . العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي :
الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65 . الصهيونية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66 . التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي
خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67 . المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68 . مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69 . الولايات المتحدة الأمريكية وإيران :
تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســـم :

المؤسسة :

العنـوان :

ص . ب : المـدينـة :

الرمز البريدي :

الـدولـة :

هـاتـف : فـاكـس :

البريد الإلكتروني :

بدء الاشتراك : (من العدد : إلى العدد :)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية فقط شاملة المصاريف فقط.

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حساب رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية

ص . ب : 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرفقاً مع قسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص . ب : 4567 أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6424044 (9712) فاكس: 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت: Website: http://www.ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مـركـز الإمـارات للـدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة

ص.ب: 4567، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 6423776-9712+، فاكس: 6428844-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.com، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.com

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-465-5
9 789948 004653

